جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : علوم تجارية تخصص: المالية والتجارة الدولية

# أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000- 2019

مقدمة من طرف الطالبة:

شيكر صباح

أعضاء اللجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | بن زيدان حاج | بروفيسور | عبد الحميد ابن باديس |
| مقررا | بابا عبد القادر | بروفيسور | عبد الحميد ابن باديس |
| مناقشا | شهيدة عبد الله | أستاذ محاضر | عبد الحميد ابن باديس |

السنة الجامعية2019-2020

# تقدير وشكر

أحمد الله تعالى حق حمده الذي وفقني لإتمام

عملي هذا على هذا النحو.

أتقدم بشكري و امتناني الكبير لأستاذ ي المحترم

الدكتور " بابا عبد القادر "على إشرافه على هذا البحث

و ما قدمه لي من توجيهات قيمة على مستوى المضمون العلمي.

كما اهدي تشكراتي إلى أمي ألف تحية لها و كامل أسرتي ،

و زملائي في الدفعة ، و أقدم الشكر

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل .

# إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل و أنار سبيلنا بنور العلم

و مهد لنا طريق النجاح بكل تقدير و عرفان.

اهدي ثمرة عملي هذا إلى قرة عيني ،اعز الناس إلى قلبي

إلى من سهرت و تعبت من اجل إرضائي و هنائي ،

إلى من منحتني فرصة الوجود إلى أمي أطال الله في عمرها

و الله يشافيها و يعافيها ، كما اهدي هذا العمل الى جميع أفراد أسرتي.

و إلى الأستاذ المشرف " بابا عبد القادر أسمى التحية و التقدير" ،

و إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة، والى جميع أساتذة

و طلبة العلوم التجارية تخصص مالية و تجارة دولية .

إلى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة.

و أخيرا نطلب من الله عز و جل أن يوفقنا إلى ما يحبه و يرضاه.

وشكرا.

# فهرس المحتويات

الإهـــــــــداء

كلمـــــة شكـر

محتوى الفهـــرس

مقدمـــة عامـــة ..... 01

**الفصل الأول : ماهية و تطور الإنفاق الحكومي**

تمهيـــد ..... 05

المبحـث الأول: ماهية و تطور الإنفاق الحكومي ..... 06

المطلب الأول : تعريف الإنفاق الحكومي و تقسيماته ..... 06

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي من خلال تطور الدولة في الاقتصاد ..... 11

المطلب الثالث : قواعد و أسس الإنفاق الحكومي ..... 13

المبحث الثاني : آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية ..... 22

المطلب الأول : الإنفاق الحكومي كأحد مكنات الطلب الكلي ..... 22

المطلب الثاني: مضاعف الإنفاق الحكومي و أثر الإزاحة ..... 24

المطلب الثالث : مدى فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي ..... 26

خلاصـة الفصل الأول ..... 30

**الفصل الثاني : تحديد طبيعة البنية التحتية**

تمهيد ..... 32

المبحث الأول: عموميات البنية التحتية و التمويل ..... 33

المطلب الأول : تعريف البنية التحتية ..... 33

المطلب الثاني: خصائص البنية التحتية و أهميتها ..... 34

المطلب الثالث : ماهية التمويل و المتطلبات المالية للبنية ..... 35

المبحث الثاني : مصادر تمويل البنية التحتية ..... 39

المطلب الأول : التمويل التقليدي للبنية التحتية ..... 39

المطلب الثاني: التمويل الحديث للبنية التحتية ..... 45

المطلب الثالث: تقييم التمويل التقليدي و الحديث للبنية التحتية ..... 51

خلاصة الفصل ..... 53

**الفصل الثالث: العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي**

تمهيد ..... 55
المبحث الأول: أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي ..... 56
المطلب الأول : عموميات حول النمو الاقتصادي ..... 56
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي ..... 56
المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ..... 59
المبحث الثاني : اثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية و النمو الاقتصادي ..... 62
المطلب الأول : العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية و النمو الاقتصادي ..... 62
المطلب الثاني: أهمية الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي ..... 63
خلاصة الفصل ..... 64

**الفصل الرابع: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي فى البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019**

تمهيد ..... 66
المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر للفترة 2000-2019 ..... 67
المطلب الأول : برامج الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ضمن برنامج دعم الإنعاش
الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ..... 67
المطلب الثاني :مشاريع البنية التحتية ضمن برنامج الخماسي 2010-2014 و البرنامج 2015-201 ..... 71
المبحث الثاني: أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر
الفترة 2000-2019 ..... 75
المطلب الاول : أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر
الفترة 2000-2009 ..... 75
المطلب الثاني : أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر
الفترة 2010-2019 ..... 77
خلاصة الفصل ..... 80
الخاتمــة العامة ..... 81
قائمة المراجع

# قائمة الأشكال والجداول

## 1-قائمة الأشكال:


| الرقم | العنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | منحنى IS | 23 |
| 2-1 | منحنى LM | 23 |
| 3-1 | منحنى IS-LM | 24 |
| 4-1 | منحنى أثر المضاعف على الطلب الكلي | 25 |
| 5-1 | منحنى أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي | 28 |
| 6-1 | منحنى أثر الانخفاض في الإنفاق الحكومي | 29 |
| 1-2 | مخطط توضيحي لمصادر التمويل التقليدية للبنية التحتية | 45 |
| 2-2 | مخطط توضيحي لمصادر التمويل الحديث للبنية التحتية | 50 |

## 2-قائمة الجداول :


| الرقم | العنوان | صفحة |
|---|---|---|
| 01 | مضمون مخطط تدعيم الأنشطة الخاصة بالبنية التحتية 2001-2004 | 67 |
| 02 | التوزيع القطاعي لمشاريع البنية التحتية في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 68 |
| 03 | القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية | 69 |
| 04 | توزيع برامج تحسين ظروف معيشة السكان | 70 |
| 05 | توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية. | 71 |
| 06 | التوزيع القطاعي لبرنامج لبرنامج الخدمة العمومية | 71 |
| 07 | برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 | 72 |
| 08 | مشاريع البنية التحتية (برنامج التنمية البشرية) ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 | 72 |
| 09 | تطور معدل النمو الاقتصادي (PIB)القطاعي (2001-2004) (الوحدة %) | 75 |
| 10 | تطورات معدلات النمو الاقتصادي (PIB) لقطاع البناء و الاشغال العمومية في الفترة (2005-2009) | 75 |
| 11 | المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2005 - 2009) | 77 |
| 12 | تطور معدلات النمو الاقتصادي(PIB) لقطاع البناء و الأشغال العمومية . | 77 |
| 13 | تأثير مشاريع البنية التحتية على نسبة العمالة | 77 |

# مقدمـــة

## مقدمة

تشكل البنية التحتية عنصرا أساسيا في خطط التنمية، كما تعد عاملا رئيسيا في تحفيز النمو و تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فبالتالي فإن الحاجة لتطوير البنية التحتية هو الوصول إلى مستوى مقبول بتكلفة تتناسب مع المستوى المعيشي لجميع الفئات الاجتماعية هو أمر شائع في البلدان النامية إلا أن طبيعة الفجوة في البنية التحتية تختلف بين هذه البلدان بالإضافة أن الحاجة إلى الخدمات الأساسية التي توفرها البنية التحتية تتصاعد في المناطق ذات الدخل المتوسط أو الضعيف، كما أن مستوى هذه الخدمات تعد أمرا ضروريا للمحافظة على النمو الاقتصادي والذي يعتبر هذا الأخير كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي .

فالبنية التحتية هي أحد المقومات الرئيسية في النجاح الاقتصادي لأي دولة باعتبارها أساسا أوليا لمساهمة كافة القطاعات في النشاط الاقتصادي في الدولة، و قد ركزت السياسات الاقتصادية على إعطاء الأولوية إلى هذه القطاعات من حيث حجم الإنفاق الحكومي بهدف الوصول إلى تحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي يتناسب مع إمكانية الدولة و مواردها الاقتصادية .

و الجزائر اليوم لازالت بحاجة إلى تطوير البنية التحتية القائمة و توسعتها بالرغم من انجاز بعض المشاريع الكبرى اثر البحبوحة المالية، إلا أن تدني أسعار النفط كان سببا في تجميد الكثير من المشروعات الهامة و باتت الجزائر تتخبط من جديد بفقدانها لقرابة 50بالمئة من عائداتها من قطاع الطاقة، و للوقوف على أهمية الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ( ممثلا في الناتج الإجمالي المحلي )، جاء هذا البحث لمعرفة إستراتيجية الدولة في الإنفاق على بنياتها التحتية و مدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي .

**مشكلة البحث**:

كما هو معلوم أن منذ 2001 انتهجت الجزائر سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من حيث كمية الموارد المخصصة لها نتيجة تحسن المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول، إلا أن بنياتها التحتية لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنه بمثيلاتها من الدول الأخرى و من هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية :

**ما هي مردودية الإنفاق الحكومي في البنية التحتية، و ماهي ربحيته وعلاقته بالنمو الاقتصادي؟**

من خلال هذا الطرح يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية :

1. ما واقع الإنفاق الحكومي في البنية التحتية بالجزائر للفترة 2001-2019 ؟
2. ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الناتج المحلي الإجمالي ؟

**فرضيات الدراسة**: للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية :

1. وقف تسطير مشاريع البنية التحتية و الإنفاق عليها على الإيرادات البترولية .
2. يؤثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية تأثير ايجابيا على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و هناك علاقة طردية بينه و بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية .

**أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات بالإضافة إلى :

1. التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي خلال الإنفاق الحكومي في البنية التحتية .
2. بيان و توضيح مساهمة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي ( ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي ) .

**أهمية البحث :**

1. الأهمية العلمية : أغلب البحوث تركز على أثر القطاعات الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي أما موضوع بحثنا اهتم بالجانب الخدمي ممثلا في الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و أثره على النمو الاقتصادي .
2. الأهمية العملية : تتمثل في إيجاد الحلول المناسبة لرفع معدل النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي و خلق بيئة ملائمة للاستثمار في البنية التحتية و الاستغلال الأمثل لوسائل التمويل المتاحة .

**حدود البحث :**

الحدود المكانية : الجزائـر

الحدود الزمنية : 2001 -2019

**دوافع اختيار البحث :**

يمكن إرجاع دوافع اختيار موضوع " الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و أثره على النمو الاقتصادي " إلى مجموعة من الاعتبارات :

- ✓ أهمية الاستثمار في البنية التحتية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

- ✓ الإلمام بموضوع الاقتصاد الكلي من خلال التطرق إلى احد السياسات المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومي و كذا نظرة على النمو الاقتصادي بدون أن ننسى التركيز على نمو و التطور و كثرة الانجازات في البنية التحتية في الجزائر

**منهج البحث** :

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الإحصائي بشقيه الوصفي و التحليلي، لقياس مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و العائد المتوقع للنمو الاقتصادي، و لقد تم الاعتماد على البحث على مصادر متنوعة أهمها : الكتب المتخصصة في الاقتصاد و المالية، المحاضرات، مقالات، مواقع الانترنت، مذكرات و رسائل الماجستير و الدكتوراه .

**صعوبات الدراسة:**

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و من أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي و هي صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث والتي اختلفت من مصدر لآخر بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة الأمر الذي قد يقلل من جودة المعلومة عند قياس و تحليل مدى إنتاجية المال العام في الجزائر .

# الفصل الأول

# ماهية وتطور الإنفاق الحكومي

**تمهيد**

تعد دراسة النفقات الحكومية ركنا أساسيا في الدراسات المالية، و يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي و تعود أهمية النفقات الحكومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة بمعنى أن النفقات الحكومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي تبرز في الإطار كلا من السياسة المالية و النقدية كأهم وسائل السياسات الاقتصادية، ورغم الجدال الواسع بين المفكرين الاقتصاديين الماليين و النقديين إلا أن دلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياسيين باعتبارها أن كل منهما مكملة للأخرى، سنحاول في هذا الفصل تقديم عرض نظري لمفهوم الإنفاق الحكومي من خلال مبحثين :

- المبحث الأول: ماهية و تطور الإنفاق الحكومي
- المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية.

## المبحث الأول: ماهية وتطور الإنفاق الحكومي

لقد جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة وفعاليتها كسياسة اقتصادية، وبالتالي فالإنفاق الحكومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية.

### المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وتقسيماته

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة وأساسية في إطار المالية العامة والسياسة المالية للدولة من أجل تحقيق أهدافها وتتعدد في تقسيماتها على حسب استعمالها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

#### الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

**التعريف الأول**: هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام، فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجانية للشعب يعتبر إنفاق حكومي .

**التعريف الثاني**: ويعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة، وهذا التعريف يتضمن العديد من العناصر والتي من أهمها مايلي [1]:

1– أن الإنفاق الحكومي يتمثل بما يتم إنفاقه نقدا من الشخص العام الذي يتولي مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع والخدمات اللازمة لأدائه هذه المهمة، وهو أمر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي إجراء المعاملات وعقد الصفقات حيث أصبحت النقود الوسيلة الأساسية والهامة في إجراء المبادلات.

2- صدور الإنفاق الحكومي عن جهة عامة وهي الدولة التي تمثلها السلطة المركزية ، أو الإقليمية، أو المحلية أو هيئة عامة أخرى تابعة لها، والتي تتولى مهمة تلبية وإشباع الحاجات العامة، ووفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، والنفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو اعتبارية، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3- أن يكون غرض الإنفاق الحكومي ملبيا لإشباع حاجة عامة أي محققا لمنفعة عامة تعود على جميع المواطنين لا على الفرد أو فئة معينة، ويعتبر هذا الشرط ناتجا من ناحية عن فكرة أن المصالح العمومية لم تنشأ لتحقيق مصالح فرد معين ومن ناحية أخرى إلى أن المال المنفق قد تمت جبايته وتحمل أعبائه الأفراد جميعا.

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة ،عالم الكتاب الحديث و جدارا للكتاب العالمي ،الاردن ، 2008 ، ص 98

**الفرع الثاني: التقسيمات النظرية للإنفاق الحكومي**

1-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يقوم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة، وقد جمع الاقتصاديون على التفريق بين ثلاثة وظائف أساسية هي :الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الاجتماعية، وبذلك نميز بين ثلاث أنواع من النفقات:

**أ**-النفقات الإدارية للدولة:

و تجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها وتضم نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، الأجور، وما في حكمها للعاملين بالدولة ويدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية [1].

ب -النفقات الاجتماعية للدولة:

و تجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، من تأمين إمكانيات التعليم والصحة وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع والمحدودة الدخل وإعانة البطالين بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل، السكن وتمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية، كونها تساهم في تقدم ورقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على سواء[2].

ث -النفقات الاقتصادية للدولة:

و تمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والإعانات المنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق في البنية التحتية. [3]

2-التقسيم الدوري للنفقات العامة: تتوزع النفقات العامة حسب دوريتها إلى نوعين : نفقات عادية وأخرى غير عادية، والعادية هي تلك النفقات التي تتجدد كل فترة معينة من الزمن أي أنها تتمتع بالانتظام والدورية، ما عدا ذلك فهي تعتبر نفقات غير عادية.

أ -النفقات العادية: تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة، هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة. وتتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم، وما تتطلبه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية، ويمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة وأخرى، لأنها يمكن أن تعرف زيادة أو نقصان عما برمج لها ويمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية على مستوى القومي ،مجموعة النيل العربية، مصر ، ص 58

[2]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 70-71

[3].خالد شحادة خطيب، د.أحمد زهير شامية، ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، الأردن، سنة 2005، ص 63

ب النفقات غير العادية:

و تمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة، ولكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب و على الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال والكوارث الطبيعية، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية، ويمكن التمييز بين النفقات العادية والنفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض، أما النفقات العادية، فتسددها الإيرادات العادية وأهمها الضرائب[1] .

3- التقسيم حسب طبيعة النفقة :

يمكن تقسيمه إلى نفقات حقيقية تستنزف جزء من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من اجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق هدف معين.

أ -النفقات الحقيقية :

و تمثل مجموع إنفاق الدولة بغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة، بما في ذلك رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة واقتناء الأجهزة إلى جانب تسديد الفوائد التي تدفعها على القروض العامة، ويعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل القومي، كونه يساهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل القومي.

ب -النفقات التحويلية :

تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة، وإنما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعه على البعض الأخر دون مقابل، وتأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية... إلخ والفوائد وأقساط الدين العام، ويستخدم النوع من النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، حيث من خلال تحسين المستويين الصحي والتعليمي لكل فئات المجتمع ستتحسن الكفاءة الإنتاجية ومردودية العامل وبالتالي يمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، حيث تتحسن الكفاءة الإنتاجية للعمال بتطور المستوى الصحي والتعليمي لديهم، بينما يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب على الدولة أن لا تنفق النفقات العامة بلا مقابل، وأنه لا مبرر يمنح للحكومات حق الاقتطاع من دخول الأفراد إلا بهدف تسيير الإدارات الحكومية الضرورية .بينما المفهوم الحديث لا يتعرض لطبيعة النفقة العامة أكانت بمقابل أو بدون مقابل ويعتبرها وسيلة مالية مهمة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ويجد أنه غالبا ما تحقق النفقات التحويلية أهداف الدولة الحديثة أكثر من النفقات الأخرى.[2]

[1]- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية ،منشاة المعرفة، الاسكندرية، ص 80-79

[2]محمد طاقة، د .هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص 54-55

**الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري**

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم إلى : نفقات التسيير ونفقات التجهيز،و أخيرا القروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة للغير(المواد من 24 إلى 42 ) .

1- **نفقات التسيير**:

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية[1]، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا .بالنفقات الاستهلاكية[2]

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك ( إقراض الدولة.)
- الدين الداخلي- ديون عائمة ( فوائد سندات الخزينة.)
- الدين الخارجي" .
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.)
- نفقات محسومة من الإيرادات ( تعويض على منتوجات مختلفة)
- تخصيصات السلطات العمومية:

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين : مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح .
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.

---

[1]- المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية- .

[2]محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2008، ص 66 .

- نفقات مختلفة.
- التدخلات العمومية:

تمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

- التدخلات العمومية والإدارية ( إعانات للجماعات المحلية.)
- النشاط الدولي ( مساهمات في الهيئات الدولية.)
- النشاط الثقافي والتربوي ( منح دراسية.)
- النشاط الاقتصادي( إعانات اقتصادية.)
- إسهامات اقتصادية ( إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية.)
- النشاط الاجتماعي ( المساعدات والتضامن.)
- إسهامات اجتماعية( مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ. .)

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم توزيعها وتفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية وعنصر مهم في الرقابة المالية[1]

.2- نفقات الاستثمار: تمثل نفقات الاستثمار ونفقات التجهيزات العمومية والنفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع، وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة [2]، حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- ✓ النفقات الأخرى برأسمال .

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وهذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار فعند تبني الدولة استثمار ما( بناء طريق سريع مثلا ) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

[1] http://www.onefd.edu.dz-

[2] -المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار، وأدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز والاستثمار لا تقدم نفس النتائج، وهذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة، وقد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها ومراقبتها باستمرار وبشكل مباشر من طرف الحكومة، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال وذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية :المحروقات، الصناعات المصنعة،المناجم،الطاقة، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشات الاقتصادية والإدارية،التربية والتكوين، المنشات الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية [1].

**المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي من خلال تطور الدولة في الاقتصاد**

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساسا بدورها، الذي يقتضي توسعا في نفقاتها المالية وكما هو معلوم بأن الدور الأساسي للدولة هو خدمة المجتمع وكدا تطوير الاقتصاد، وهذا الدور تزايد واتسع في كافة الدول، بالرغم من أنه قد اختلف في مداه وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة تطورها، والظروف والأوضاع التي تعيشها .

**الفرع الأول: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة**

حيث تتميز النفقات بضالة حجمها، إذ تسعى الدولة إلى الحد من نطاق الخدمات العامة التي تقدمها للأفراد بأقصى حد ممكن، بالإضافة إلى ذلك تسعى ألا يؤثر الإنفاق الحكومي في توازن الاقتصاد الوطني [2]، إذ لا يلقى على عاتق الدولة إلا الخدمات الحكومية التي يقتضيها الدفاع الخارجي وحفظ الأمن والقضاء وبعض الأشغال العامة، وضرورة أن تفسح المجال أمام الأفراد وتركهم أحرار لزيادة رفاهيتهم، وهو ما يعبر عن النظرية الفردية أو الكلاسيكية التي تعتقد بوجود قوى ذاتية تمنع استمرار الأزمات دون الحاجة إلى تدخل الدولة، ولم يكتف أصحاب هذه النظرية بتحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود، بل نادوا بّان تكون النفقة محايدة، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الانفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ; و في واقع الأمر، فان الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة، لم يتخلى كليا عن إحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة رغم طابعها غير المنتج مما جعل الاقتصاديين التقليديين يزيدون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها[3]

**الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة**

مع تطور الفكر الاقتصادي وتأكيد الاقتصاديين المعاصرين لحتمية وقوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي نوع من النفقات العامة استنادا إلى أراء المدرسة الكينزية التي تنادي بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها العديد من البلدان الرأسمالية

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 68-69

[2]- مجدي شهاب أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص189 .

[3]خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، الأردن، سنة 2005 ،ص 51.

منذ بداية القرن العشرين وعلى رأسها أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 والتي أتبتث قصور الفكر التقليدي وعدم صحة الافتراضات التي يقوم عليها، تخلت الدولة عن حيادها التقليدي ولجأت إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر عن تحقيقه تلقائيا فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة . فلم يعد دور الدولة المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، إنما تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها من ناحية، وتغيير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، وأصبح الإنفاق الحكومي أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**الفرع الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة**

مع ظهور المبادئ الاشتراكية ووضعها موضع التطبيق منذ الثورة في روسيا 1917 وانتشار الفكر الاشتراكي، تطورت النفقات العامة تطورا هاما وتطور معها دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة تم الدولة المنتجة، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده، وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، فقد سمح اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة تنموية شاملة تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيدها بزيادة حجم الإنفاق الحكومي .

**الفرع الرابع: الإنفاق الحكومي في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة**

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول، انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية، زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى ...الخ من المظاهر وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف وظهور وظائف جديدة لعل أبرزها[1]:

محاربة الفقر والتخفيف من حدته: بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام أيضا بالهياكل القاعدية وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل .

محاربة الفساد الاقتصادي : ويساعد في تفشي ظاهرة غسيل الأموال والاقتصاد الخفي ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد وتعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام .

حماية المستهلك: من خلال وضع معايير للسلامة الصحية والأمنية وضبط قواعد الصنع مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها .

[1] عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ص-ص 21-24

الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي : أي العمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بانجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات.
حماية البيئة : باعتبار البيئة عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو من جهة أخرى.
كما قد تظهر وظائف أخرى تتطلبها بعض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية فمثلا بعد التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي الناجم عن تقلص الاستثمارات الأجنبية والعائدات السياحية في العديد من الدول العربية التي شهدت مؤخرا اضطرابات سياسية وثورات شعبية معارضة وكذا ارتفاع معدلات البطالة فيها اضطرت حكومة هذه الدول وحكومات الدول الأخرى التي خشيت من احتجاجات مماثلة إلى زيادة إنفاقها الحكومي في صورة دعم أسعار بعض المواد وزيادات في الأجور ...

## المطلب الثالث: قواعد وأسس الإنفاق الحكومي

### الفرع الأول: العوامل المحددة للإنفاق العام

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط والحدود حتى يكون هذا الإنفاق الحكومي محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة [1].

**ضوابط الإنفاق الحكومي:**

لكي يقوم الإنفاق الحكومي بتحقيق النتائج المرغوبة فيها والممثلة أساسا في تحقيق المصلحة العامة، فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق، ولا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير .
و إذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام .

**1- ضابط المنفعة:**

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية.
حيث أن انتشار ما يعرف الآن، "بالميزانية العامة" الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة، لذا وجب الحرص الشديد للالتزام بتحقيق المنفعة العامة، بل والمنفعة العامة القصوى .
و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن تحقق توافق بين المنافع لبلوغ أكبر قدر من منفعة، حيث قد تتعارض هذه الأولويات من اقتصاد إلى أخر وفي نفس

[1] د- عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 9119 ، ص77.

الاقتصاد من مرحلة لأخرى، حيث من خلال أهداف الخطة الموازية يتم التمييز بين أوجه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى التكفل بتوزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة ومختلف الطبقات الاجتماعية .[1]

حيث يتعين وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل آثار ظاهرية وأخرى غير ظاهرية، وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

**العامل الأول:** مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.

**العامل الثاني:** كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد.

بحيث كلما توافق العاملين أي بزيادة مقدار الدخل النسبي وانخفاض حجم التباين بين دخول الأفراد ساهم ذلك في زيادة رفاهية الأفراد، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار زيادة الدخل القومي عند تحديد مصادر تمويل الإنفاق وفي إنفاقه، بما يعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى، أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيتم من خلال نقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته.[2]

## 2- قاعدة الاقتصاد في النفقات:

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني، وهو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي، ولذلك يتوجب عدم الإسراف وإنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة .

إلا أنه يوجد نوع من النفقات التي يجب أن تكثر من إنفاقها الدولة كونها تعود بالفائدة على الدخل القومي ألا وهي الإنفاق على المشاريع الاستثمارية عن طريق إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع صناعي وتجاري ومؤسسات عامة اقتصادية، كما أن وجوب إنفاق الأموال العمومية على الأولويات لا يستدعي أن تقلل الدولة من الإنفاق على الخدمات ومساعدة الفئات المعوزة، لأن هذا النوع من الإنفاق يعتبر مهما جدا لحسن سير المرافق العامة وإرسال الاستقرار الاجتماعي خاصة وإن كان هنا تفاوت كبير بين طبقات المجتمع .

وبهدف تجسيد ضابط المنفعة والاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات وهي : الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة :

[1] د محمد طاقة، د هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] د . سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص 54

- الرقابة الإدارية :

تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات . ويأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة، وفي حدود الاعتماد المقرر له ويعتبر هذا النوع رقابة قبلية فهي رقابة سابقة على الإنفاق، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن ثم فهي لا تمارس أي ضغط لحجم على حجم الإنفاق، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها .

- الرقابة السياسية (البرلمانية)

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق وتخصيصه . مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال والاستجواب والتحقيق وإمكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق التطلع في أي وقت على البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية وإقرارها حق الإقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى ولو لم تكن على صواب[1].

- الرقابة المحاسبية المستقلة :

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد والوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته، ويعمل على تقييمها، ويسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شفافية تسيير المال العام[2].

**حدود الإنفاق العام:**

بعد التأكد من أهمية أثر النفقات العامة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي أصبح الجدل قائما حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي واستخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة والتي لا يجب على الدولة أن تتعداها.

[1]- د سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 57-58

[2]- د لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامى للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004، ص 225

لقد ظل الفكر التقليدي لفترة من الزمن على مستقر على نسبة معينة (10 % .15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها، إلا أن هذا الفكر عرف جمود بسبب عدم اهتمامه بالظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها [1].

- **في ظل المذهبية الفردية**:

أين يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم، وانطلاقا من هذا المبدأ سيتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة. حيث كان حجم الإنفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح للدولة بممارسة الوظائف التقليدية أين انخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة، وانحصرت أنواعها من جهة أخرى.

- **في تطبيق المذهبية التدخلية**:

في ظل النظام الرأسمالي أي الدولة المتدخلة والموجهة للاقتصاد القومي، تطور دور النفقات العامة وأصبح أكثر أهمية من ذي قبل، فزيادة على وظائف الدولة التقليدية فإنها تمارس نشاطات اقتصادية تتمثل في انتهاجها لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، ومعالجة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والمحافظة على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية والإعانات للفئات ذوي الدخول المنخفضة وغير ذلك من الممارسات التي تهدف من خلالها إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، بحيث يزداد حجم النفقات العامة ويزداد تنوعها ونسبتها إلى الدخل القومي مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- **في نطاق المذهبية الجماعية**:

أي في ظل الدولة المنتجة (ذات النمط الاشتراكي ) أين تقوم الدولة بكافة أوجه النشاط الإنتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية، بينما تملك الجماعة أدوات الإنتاج، حيث عند تولي الدولة عمليات الإنتاج والتوزيع كلها أو معظمها سيصحب ذلك استخدام جل أوجه النفقات الاقتصادية زيادة على النفقات الاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقة وبالتالي تعرف النفقات العامة أقصاها في ظل الدولة المنتجة[2].

ويعرف حجم النفقات العامة وحدودها تغيرا حسب العوامل والظروف الاقتصادية السائدة والتي يمر بها الاقتصاد القومي، بحيث توجد علاقة ايجابية بين النفقات العامة وبين الحجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة والناتج القومي والمستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تطورات الطلب الكلي.

[1]- د سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 59

[2]د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

و رغبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أضحى الإنفاق العام من أكثر الأدوات الموظفة في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، وتنفق الدولة بالكم الذي يمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إحداث التوازن بين الإنتاج والطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) .

وهذا ما ينطبق على اقتصاد الدول الرأسمالية، بحيث تزيد الدول من حجم النفقات العامة أوقات الكساد وذلك بهدف توليد إضافة على الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل وامتصاص الإنتاج المتسبب في الكساد، وخلق التوازن بين العرض والطلب، بينما في حالة الرخاء، ينخفض حجم الإنفاق العام بهدف تجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وانخفاض قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي لمستوى العمالة الكاملة.

بينما في لا ينصح بتضخيم حجم الإنفاق العام عن حد معين في ظل اقتصاديات الدول النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، وإلا نتج عن ذلك ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

و يبرز هذه الظاهرتين حتى قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعمل غير الفني والموارد الطبيعية المتاحة مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر.

كما ترتبط حدود النفقات العامة بالقدرة المالية الدولة على تغطية الإيرادات العامة الكافية للالتزام بهذه النفقات .

وفي المقابل تخضع أيضا إيرادات الدولة أيضا إلى حدود معينة بالرغم من مرونة موارد الدولة وقدرتها على التوسع، فالتوسع في الضرائب باعتباره من أهم موارد الدولة يتطلب دراسات واسعة إلى جانب فترة زمنية لإرضاء الأطراف المعنية بهذه الزيادة من جهة أخرى، إن هذا الإجراء قد ينجر عنه مشاكل في غاية الخطورة (التهرب الضريبي ) على مختلف النشاط الاقتصادي، ونفس الشأن بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض [1]

**الفرع الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة**

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه وذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودفع عجلة النمو [2]، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي .

أ - **ظاهرة تزايد النفقات العامة:**

لقد كان العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر 3Wagner* وهو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم النفقات العامة في هذه الدول، وبرهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة ونمو الناتج الوطني، وهو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي وأطلق عليه " قانون التزايد المستمر للنشاط

[1]- د. سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

[2] - أعمر يحياوي ،مرجع سبق ذكره، ص 51

* أدولف فاغنر(1835-1917) ،اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة ،صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي .

الحكومي". وأثبتت دراسة فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدّل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدّل زيادة السكان ويرجع ذلك إلى أنه مع نمو وتطور الدولة، تتسع قاعدة التزاماتها وخدماتها اتجاه أفراد المجتمع وهذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام، وهذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايد كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي.

- وحسب قانون فاغنر، فإنه تتواجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[1]

1. يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة، ويفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، بالإضافة إلى الزيادة في الكثافة السكانية والتوسع العمراني، ما يعمل على زيادة تدخل الدولة وبالتالي زيادة النفقات على التنظيم الاقتصادي.
2. تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة إلى جانب توفير السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، حيث أشار فاغنر إلى أنه مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية هي أكبر من الوحدة.
3. و قد بين فاغنر أن التطورات لا مفر منها في التكنولوجيا والاستثمار المطلوب في العديد من الأنشطة كونه يساهم في زيادة الاحتكارات التي تولى من قبل الدولة مما يزيد من نفقات الدولة .

ويعرف توسع الدولة بعض القيود، حيث بين فاغنر أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم، وهذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعا من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغباته المتعددة، ويرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للإنفاق أو لتحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة [2] حيث أن ارتفاع حجم النفقات العامة لا بصحبه بالضرورة زيادة المنافع العامة الناجمة عليها، وقد لا ينتج عنها زيادة التكاليف العامة على الأفراد، لأنه يمكن أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط لا يتبعها مضاعفة المنفعة الحقيقية لها، حيث أن ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يظهر من خلال الزيادة الحقيقة للنفقات العامة، التي لابد أن يتبعها زيادة المنفعة الحقيقية وارتفاع حجم التكاليف العامة بنسبة معينة [3] وللتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل ودراسة زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية لان الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي، ولا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات، وفي المقابل الزيادة الحقيقية في

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، العدد 11، 2012.

[2] Paparas Dimitrios1-Christian Richter2 ،The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries،2012،p2، *https://editoriqlexpress.com/cgi-bin/.../doznloqd.cgi?db...id* ، *on.* ( 12/05/2014 ) .

[3] د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق العام وزيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك للسلع والخدمات العامة، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي [1]

فرضية بيكوك /وايزمان : يمثل بحث كل من بيكوك، وايزمان بحث جديد أجروه على أساس قانون فاغنر، حللوا فيها الإنفاق العام 1891-1955 في المملكة المتحدة وتوصل الباحثون إلى أن قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول.

ذكر بيكوك / وايزمان أن:

1. يرتكز حجم الإنفاق العام إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين، نتائج التنمية الاقتصادية عادت بإيرادات كبيرة للحكومات، وهذا ما يؤدي لزيادة الإنفاق العام.
2. اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام وقدرة تحمل الأفراد للضرائب وبالتالي، يجب على الحكومات أن تخفض حجم الإنفاق على الخدمات المختلفة مع مراعاة الأولية في إقصاء بعض الخدمات وخاصة إذا كان تحصيل الإيرادات يزيد بمعدل ثابت من الضرائب.
3. وأشار الباحثان أيضا أنه خلال فترات الحرب، تزيد الحكومة من حجم الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب المقتطعة، وتوسيع الوعاء الضريبي لتجميع المزيد من الأموال لتغطية نفقات الحرب إلا أنه بعد انتهاء الحروب قد تحافظ الدولة على نفس وتيرة الاقتطاع الضريبي لأنها أصبحت متقبلة من طرف الأفراد، وما يساهم في المحافظة على نفس حجم الإنفاق [2]

ب- **<u>الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة</u>**: تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، كما تشير غالبا إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (و ذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة )، وترجع هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

**<u>الأسباب الاقتصادية</u>**: إن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (و على الأخص في حالة الكساد ) والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة

حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة إنفاقها في مختلف الأوجه، بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزينة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة، إلى جانب تدخل الدولة في حالة الكساد بكل أثارها الضارة عن طريق زيادة حجم الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 111- 112

[2] -GAURAV AKRANI ، THE PEACOCK-WISEMAN HYPOTHESIS ،WAGNER LAW OF INCREASING STATE ACTIVITY-PUBLIC EXPENDITURE، 2011.

( 12/05/2014 ) .kalyan-city.blogspot.com/2011/.../wagner-law-of-increasing-state-activity.html on

حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. إلا أن هذه السياسة وإن نجحت في البلدان المتقدمة، إلا أنها ليست دائما تخدم الدول الأخذة بأسباب التنمية الاقتصادية.

وقد تضاعف الدولة من نفقاتها العامة بهدف رفع التنافسية الاقتصادية الدولية، عن طريق تقديم إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتحفيزها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية .[1]

**أ - الأسباب الاجتماعية**

إن تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة حيث تمثل حاجات سكان المدن أكبر نسبة من حاجات سكان الريف كما هو معلوم . وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، حيث نتج عن تولي الدولة هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.

**ب - الأسباب السياسية :**

لقد أدى شيوع المبادئ والنظم الديمقراطية وتوسع مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرا إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الحزبية (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول ) يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف ما يصاحبه تزايد في النفقات العامة، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة . ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة، والمنظمات الإقليمية المتعددة أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات . وزيادة على كل ذلك فإن انعدام القيم الأخلاقية عند بعض المسؤولين والعاملين (كالنزاهة، والحرص على أموال الدولة ) له أثره في زيادة نفقات الدولة.

**ج - الأسباب الإدارية :**

إن سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطور وظائف الدولة، بالإضافة إلى الإفراط في التوظيف وزيادته عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق الحكومي، وتعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية لأنها ستزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين، بالرغم أن هذه الزيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية[2]

[1]- د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 100-101

[2]. د.عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102.

**د - <u>الأسباب المالية</u>:** تتمحور هذه الأسباب في أمرين هامين :

**<u>أولا</u>:** سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، ما يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد

**<u>ثانيا</u>:** وجود فائض وموارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصص لغرض معين ما يحفز الحكومات على إنفاقه، وتظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق، حيث يصبح ليس من السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام[1].

**هـ - <u>الأسباب الحربية</u>:**

لقد أصبح التسابق والتنافس في ساحة التسليح حول اكتساب أحدث معدات الحروب يزيد من تكاليف الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام القروض الكبيرة لمواجهة هذه الالتزامات، وهذه القروض سيترتب عنها تسديد فوائدها وأقساط استهلاكها من الأموال العامة، إلى جانب المبالغ التي تنفق في شكل إعانات لعائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين، وإعانة غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار أثناء الحرب[2] حيث هذه الأسباب الحربية تعتبر من أهم الأسباب المقدمة، بسبب اتساع ساحة الحروب وتطور نفقاتها من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، حيث أثبتت الحربان العالميتان الأولى والثانية ضرورة الإنفاق العسكري حتى في فترات السلام، والذي يختلف من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي داخل الصراع الدولي، وتتأكد ظاهرة التزايد المستمر في الإنفاق العسكري إلى حجم الإنفاق العام من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لمعظم الدول [3].

[1]- د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2]د. عبد المنعم فوزي ،مرجع سبق ذكره ،ص 68. -

[3]- د.عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102

**المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية**

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الإنفاق الحكومي باعتباره احد مكونات الطلب الكلي، وإلى أثره على أهم المتغيرات الاقتصادية في إطار السياسة المالية.

**المطلب الأول: الإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي**

**أولا :الطلب الكلي**

يقصد باصطلاح الطلب الكلي مجموع من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع المشترون شرائها عند مختلف المستويات العامة للأسعار، أو بعبارة أخرى هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة [1]، و يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Y= AD = C + I + G + ( X - M )$$

C : هي طلب القطاع العائلي أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

I : هي طلب قطاع الأعمال أي الإنفاق الاستثماري الخاص .

G :هي طلب القطاع الحكومي أي الإنفاق الحكومي العام.

X-M : هي صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات .

أي أن الطلب الكلي يتكون من أربعة عناصر هي:

1- الاستهلاك الكلي: ويعد العنصر الرئيس ي من عناصر الطلب الكلي، ويتمثل في طلب أفراد المجتمع على السلع والخدمات المختلفة.

2- الاستثمار الكلي : يعتبر الاستثمار ر احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وبالتالي فان اي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلي، وفي مستوى الناتج القومي ومستوى العمالة، كما يمكن ان يؤثر على رصيد السلع الرأسمالية، ومن ثم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

3- الطلب الحكومي: ويعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها الدولة في الاقتصاد المحلي، وقد أعطى كينز أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال، لأهميته في تنشيط الاقتصاد في إطار السياسة المالية التوسعية.

4- صافي الطلب الأجنبي :أي صافي الصادرات، ويتوقف اولا على الدخل الوطني للبلد المعني ومثيله بالخارج، وثانيا على الأسعار النسبية للسلع والخدمات في البلد وفي الخارج.

**ثانيا: نموذج IS – LM والطلب الكلي**

قدم هذا النموذج سنة 1937 من طرف " جون هيكس" وهو يسمح بتمثيل توازن الاقتصاد انطلاقا من سوقين هما سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وكذا الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والمالية يشير المستقيم IS الى التوازن في سوق السلع والخدمات ( توازن العرض والطلب)، حيث يبين مجموع التوفيقات من أسعار الفائدة ومستويات الدخل.

[1]- حسام داود و اخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، عمان ، ، الاردن ، 2000 ، ص143

- **الشكل 1-1:** منحنىIS

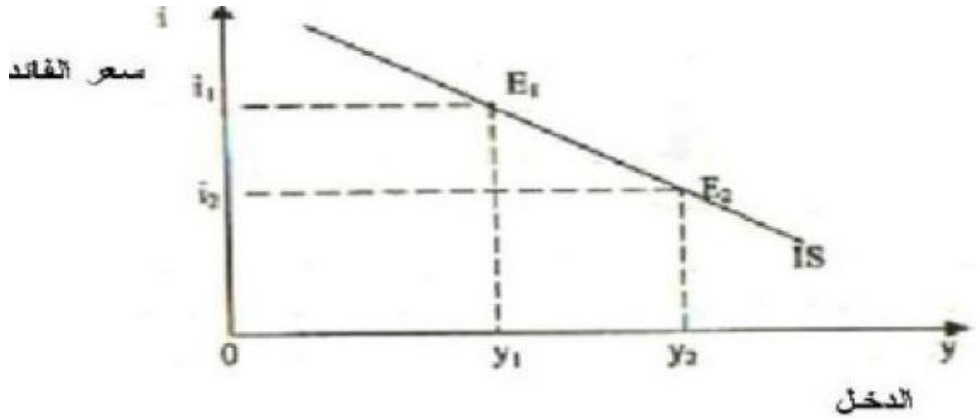


**المصدر**: تومي صالح , مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي , دار اسامة , الجزائر , 2009 , ص 267

أما المستقيم LM فيشير إلى التوازن في سوق النقد، وهو أيضا يمثل توفيقات لأسعار الفائدة ومستويات الدخل، ويكون ميله موجبا إذ أن الزيادة في سعر الفائدة تقلل من الطلب على الأرصدة الحقيقية، وللمحافظة على الطلب على الأرصدة الحقيقية عند مستوى العرض الثابت فان مستوى الدخل يجب أن يزداد، إذ يستلزم التوازن في السوق النقدية أن تتبع الزيادة في معدلات الفائدة زيادة في مستويات الدخل .

**الشكل1-2:** منحنىLM

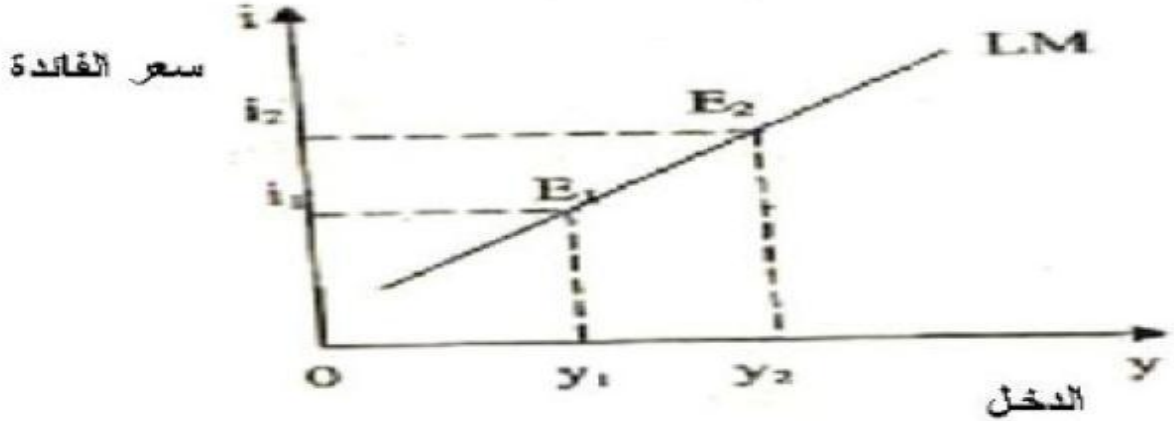


**المصدر**:تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 272

يكون سوق السلع في توازن عندما يكون الطلب على السلع مساويا لمستوى الإنتاج، ويكون سوق النقود في توازن عندما يكون الطلب على النقود مساويا لعرضها، أما الاقتصاد ككل فيكون متوازيا عند النقطة E الموضحة في الشكل الموالي، وهي نقطة التوازن الآلي في السوقين.

**الشكل 1-3:** توازن IS LM

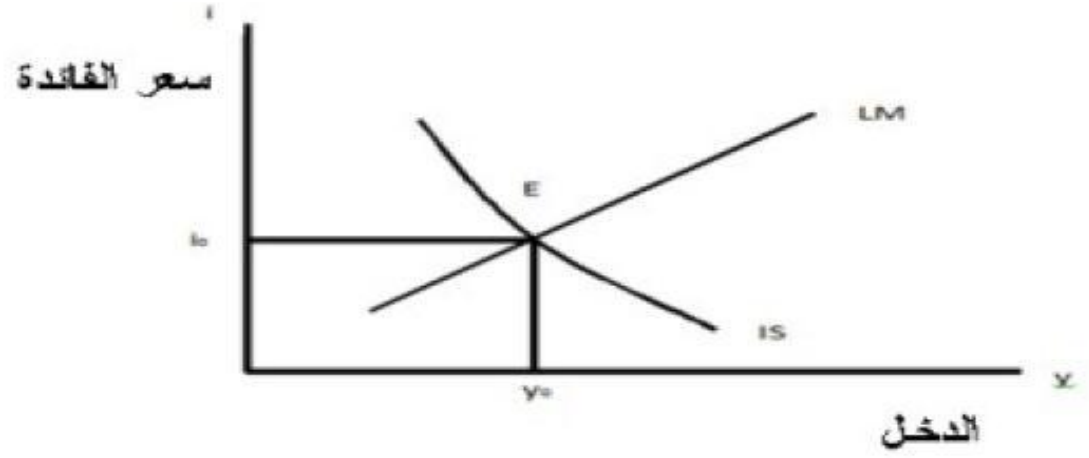


**المصدر**: تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 281

## المطلب الثاني: مضاعف الإنفاق الحكومي واثر الإزاحة

### أولا : المضاعف الكينزي للإنفاق الحكومي[1]

تقوم الحكومة المركزية والسلطات المحلية بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية منها والرأسمالية بغية تامين الحاجات العامة للأفراد، وكذلك دفع كثير من المصروفات وغيرها، ويمثل الإنفاق الحكومي احد عناصر الطلب الكلي والذي ينعكس مباشرة على مستوى الناتج المحلي والدخل التوازني بزيادتهما بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروبة في مضاعف الإنفاق.

و حسب كينز، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لمصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هاته الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي ل لاستهلاك والادخار، والدخول التي تتفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم مابين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة ان الزيادة في الإنتاج والدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف .

[1] – حسام داود و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص215

**الشكل 1-4 :** اثر المضاعف على الطلب الكلي

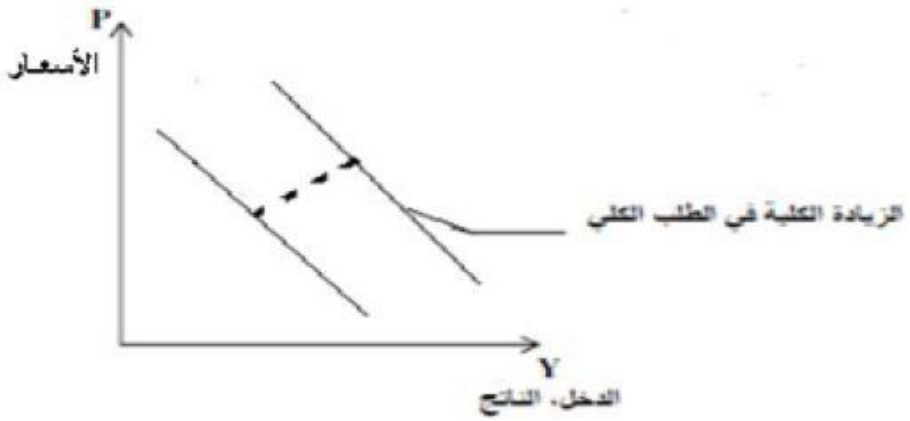


**المصدر :** تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 290

و تعطى علاقة المضاعف الكينزي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \times \Delta G \Leftarrow \text{أي أن} \quad M = \frac{1}{1-b}$$

حيث:

$\Delta Y$ = التغير في الدخل

$\Delta G$= التغير في الإنفاق الحكومي

b- الميل الحدى للاستهلاك

حيث:

$\Delta Y$=التغير في الدخل

$\Delta G$=التغير في الإنفاق الحكومي.

b= الميل الحدي للاستهلاك

وحسب كينز فان الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الزيادة في الدخل، أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت ,قيمة المضاعف، وبطبيعة الحال فان الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى أخر ومن فئة لأخرى، فمثلا بالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات ( ذوي الدخل المحدود ) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع اثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء إضافة إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي .

**ثانيا : اثر الإزاحة:** يقصد به أي انخفاض في استهلاك أو استثمار القطاع الخاص الناتج عن تزايد الإنفاق العام، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة بدورها عن زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي إلى إقصاء وإزاحة القطاع الخاص

فحسب النظرية الكينزية فان الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد، تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بأثر الإزاحة.

في حالة ما إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق الضرائب، فان الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون طفيف وأما إذا مول عن طريق زيادة المعروض النقدي فلن تتغير أسعار الفائدة، أما إذا مول عن طريق طرح سندات حكومية فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الإنفاق الخاص بنفس مقدار زيادة الإنفاق العام.

## المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي

### أولا: تعريف السياسة المالية[1]

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة وتهدف السياسة المالية إلى الأهداف الرئيسية هي:

أ )زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

ب )تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

ت )تحقيق استقرار الأسعار.

ث )إعادة توزيع الدخول، أي العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد.

### ثانيا: اثر الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية[2]

لقد ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز على الإنفاق العام باعتباره أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فعالية، ندرج فيما يلي اثر الإنفاق العام على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

-1 - **اثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك :** يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على مشاريع تستوعب عمال يتقاضون أجورا يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك كما أن مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، فالإنفاق العام الذي يرفع مستوى دخل الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة.

- 2- **اثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج** : من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والتي تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الإنفاق على البنية التحتية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير مواصلات سهلة وكهرباء ومياه اتصالات وامن فيزيد الإنتاج ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج وفقا للعوامل التالية:

---

[1] . عبد المطلب عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 425

[2] محمود حسين الوادي ، زكرياء احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، 2007 ، ص 144

أ )الحالة الاقتصادية السائدة : إذ في حالة الكساد الاقتصادي أو الركود حيث تكون هناك مرونة عالية في جهاز الإنتاج أي يكون في الاقتصاد طاقات إنتاجية غير مستغلة، فان الزيادة في حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج، أما في الاقتصاديات المختلفة فإنها تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي الفعال.

ب )مصدر تمويل الإنفاق العام : يتم تمويل الإنفاق العام من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب أو الاقتطاعات المالية بصفة عامة، وهذه الموارد إما تكون معدة للاستهلاك أو للاستثمار، والحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي فإنها تحول جزءا من هذه الموارد إلى الاستعمال العام، فإذا اقتطعت الدولة من موارد الأفراد المعدة للاستهلاك ووجهتها في مجال الاستهلاك فانه لا يكون تأثير دلك على الناتج القومي، أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فان هذا يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، أما إذا اقتطعت الدولة من الأموال المعدة للاستثمار واستخدمتها في مجال الاستهلاك، فان ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص، أما إذا استعملتها في مجال الاستثمار فالأثر هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.

ت- كيفية استخدام الإنفاق :فإذا استخدم الإنفاق على المنتجات المحلية فان اثر الإنفاق يكون اكبر عما إذا انفق على الواردات، فالإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع مستوى الطلب الكلي ويزيد مستوى النشاط الاقتصادي القومي ويساعد في نمو الصناعات المحلية ومن ثم يزيد مستوى العمالة، كذلك فان سياسة الإنفاق العام تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تخفيف الفوارق الإقليمية.

- 3- **<u>اثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل</u>** : حيث أن النفقات على مشاريع وخدمات تستفيد منها طبقات ذوي الدخول المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة.

-4- **<u>الإنفاق الحكومي ومستوى الادخار</u>** : يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل، والإنفاق العام يؤثر على الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل، ومن ثم على الميل الحدي للادخار، ومدى تأثير الإنفاق العام على مستوى الادخار حيت وقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، واثر الإنفاق العام على الادخار يكون كبيرا إذا استفاد من الإنفاق العام أصحاب الدخول المرتفعة لان ميلهم الحدي للادخار مرتفع.

5-**<u>الإنفاق الحكومي ومستوى الأسعار</u>** : يؤثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية، وكذلك من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا، فإذا كان اثر زيادة الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات اكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون نتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب والعكس .فالإنفاق العام يؤثر على مستويات الأسعار أما يخفضها أو يرفعها... وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

## ثالثا : اثر الإنفاق الحكومي من خلال اتجاهات السياسة المالية [1]

9-الاتجاه التوسعي ( سياسة مالية توسعية: ) ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل النمو الإنتاج ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة ورفع مستوى الطلب مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال : زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بين الأداتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية ويمول هذا من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي.

**الشكل 1-5** :اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي.

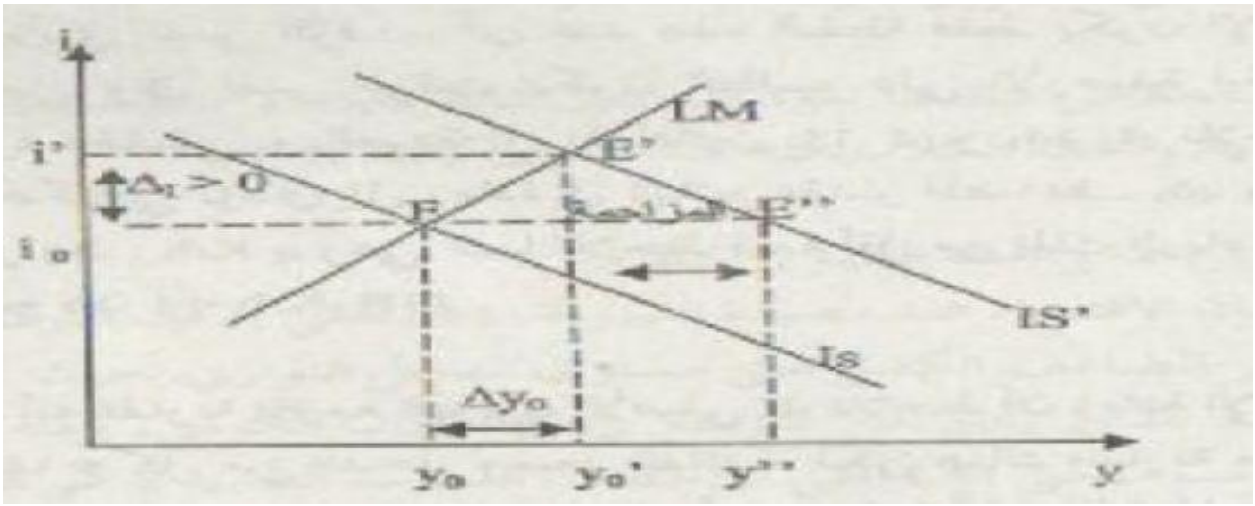


**المصدر**: تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 283

يبين الشكل أعلاه آن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، فعند أسعار الفائدة IO تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي DA و لتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحى IS

فإذا كان الاقتصاد مبدئيا عند نقطة التوازن E ثم ارتفع الإنفاق الحكومي، سوف ننتقل الى E (إذا بقي i ثابتا ) فعند هذه النقطة تكون السوق السلعية في توازن ( أي أن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج) ، لكنi السوق النقدية تصبح في حالة اختلال، لان الدخل ارتفع، وبالتالي يزداد الطلب على النقود باعتبار أن هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجة لذلك تقلل المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة، لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك فعوضا عن ارتفاع

[1] محمد السيري ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة رؤية ، 2008 ، ص 222

مستوى الدخل الى Y يزداد الى مستوى YO فقط أي عند نقطة التوازن E السبب هو ارتفاع الفائدة الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري نتيجة لأثر الإزاحة.

2- الاتجاه الانكماش ي ( سياسة مالية انكماشية:) ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمار وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات النمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع.

و بإتباع سياسية الإنفاق العام في ذلك، وتقوم الدولة بتقليص إنفاقها الحكومي، وبالتالي يتقلص الطلب الكلي وتنخفض نقطة التوازن على عكس الحالة السابقة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

**الشكل 1-6:** اثر الانخفاض في الإنفاق الحكومي

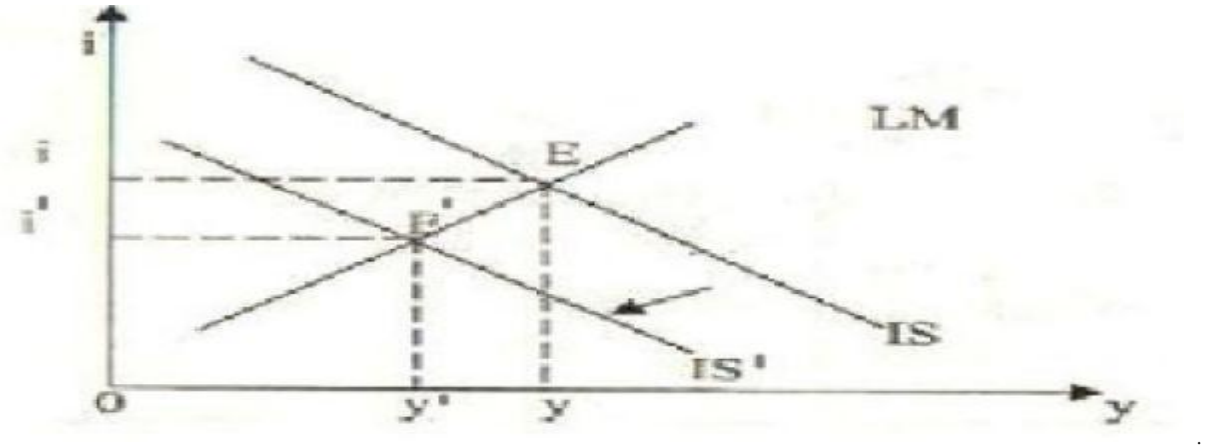


**المصدر:**تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 277

## خلاصة الفصل

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها، في ازدياد حجم النفقات العامة، مما استدعى وضع جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة خاصة الاجتماعية منها، وذلك بغرض تحسين الوضعية الاقتصادية بصفة عامة، حيث أن الإنفاق العام أصبح يمثل احد أهم مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فانه بلا شك يؤثر في الناتج القومي عبر آلية مضاعف الإنفاق العام.

# الفصل الثاني

# تحديد طبيعة البنية التحتية

**تمهيد:**

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية والنظرية لموضوع البحث من خلال إبراز تعاريف البنية التحتية، تحديد خصائصها وأهميتها، بجانب توضيح ماهية التمويل الذي تمر بدورها عبر مجموعة من المحطات، انطلاقا بمفهوم التمويل، مرورا بأهميته ووصولا إلى أشكاله ومخاطره. ولقد تم إبراز في المبحث الأول من هذا الفصل عموميات حول البنية التحتية والتمويل أما المبحث الثاني اهتم بالمتطلبات المالية الضرورية لإنجاز البنية التحتية وبهذا تتضح المفاهيم العامة لموضوع البحث.

## المبحث الاول: عموميات البنية التحتية

### المطلب الأول :تعريف البنية التحتية

**التعريف الأول:**

تم تعريف البنية التحتية في الاصطلاح الاقتصادي لدى معجم أوكس فورد بأنها :"المواد الأساسية والهياكل التنظيمية(مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية ) اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع[1] "

**التعريف الثاني:**

"تمثل البنية التحتية المرافق العامة والمتمثلة في إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلها عبر الأنابيب، الصرف الصحي، والغاز بتوصيلاته ومشاريع الأشغال العامة التي تشتمل تشييد وبناء الطرق والجسور والسدود والقنوات ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها، إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع[2] ".

**التعريف الثالث:**

"يمكن تعريف مشاريع البنية التحتية بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة والمعادن المياه والصرف الصحي، الاتصالات وخدمات النقل إلا ا أن هذا التعريف المبسط يحجب قطاعا واسعا ويمكن تعريف مشاريع البنية التحتية بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة المشاريع والاستثمارات الأخرى والتي تترك آثارا مختلفة ومتعددة في تحسين معدلات دخل الأسر وتخفيض مستويات الفقر " .[3]

ويمكن أن تتوزع مشاريع واستثمارات البنية التحتية على العديد من المعايير المختلقة حيث تركز بعض المشاريع الاستثمارية على تحفيز النمو الاقتصادي بينما تستهدف مشاريع استثمارية أخرى على تحسين فرص الفقراء للحصول على الخدمات الرئيسية؛ ويمكن أن تكون مشاريع البنية التحتية عبارة عن مشروع عملاق فردي أو عبارة عن مئات المشاريع الصغيرة الأخرى ويمكن في المقابل أن تتم عملية تصميم وتنفيذ المشاريع مركزيا أو لا مركزيا ويمكن أن تكون مشاريع البنية التحتية بطبيعة الحال عالية المخاطر أو قليلة المخاطر.

**التعريف الرابع:**

ويمكن تعريف البنية التحتية ":بأنها مجموعه مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي كامل[4] " ويعتبر هذا المفهوم أكثر شمولا للبنى التحتية في الوقت الحاضر، إذ يشمل بنيتين: -البنية الصلبة والتي تمثل البنية الأساسية من منشآت وتجهيزات الأساسية من مباني ،طرق ،مطارات وموانئ ،بجانب سكك الحديد ،نظام الصرف الصحي ، وتمديدات المياه ، وغيرها.

---

[1] Dictionnaire d'Oxford . 2018, disponible sur : www.askoxford.com

[2]- أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة ."BOT "بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، 2002 ،ص 9

[3] Bank information centerDisponible sur : www.bicusa.org

[4] wiki infrastructure Disponible sur : En.wiktionary.org

-البنية المرنة وهي تشمل على تكنولوجيا المعلومات والقوانين والأنظمة التي تنظم المال و الاستثمار، بل وحتى القوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمار، للوصول إلى التنمية.

ولقد شهد مفهوم البنية التحتية مراحل عدة الى أن وصل إلى ما هو عليه وتتمثل هذه المراحل في[1] :

**-المرحلة الأولى**: مرحلة النشأة وكانت في فرنسا في القرن التاسع عشر حيث ارتبط مصطلح البنية التحتية بالمنشآت العسكرية وقد استمر هذا المفهوم إلى النصف الأول من القرن العشرين .،

**المرحلة الثانية** : مرحلة ما بعد النصف الأول من القرن العشرين إلى أواخره، فيها تطور مفهوم البنى التحتية إلى معنى الأشغال العامة مثل الطرق والشوارع، الجسور،النقل الجماعي، المطارات والخطوط الجوية، إمدادات المياه، الموارد المائية وإدارة المياه، معالجه النفايات الصلبة والتخلص منها، توليد الطاقة الكهربائية ونقلها، الاتصالات وإدارة النفايات الخطيرة.

**المرحلة الثالثة:** في السنوات الموالية للقرن العشرين فيها توسع مفهوم البنية التحتية ليشمل الإطار الداخلي لأي نظام تقني أو منظمة تجارية. وإجمالا يتضح بأن البنية التحتية تشمل كل من المنشآت، الخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل :وسائل المواصلات كالطرق والمطارات، سكك الحديد، وسائل الاتصالات كالجوال، الإنترنت والبريد بالإضافة لنظام الصرف الصحي وقنوات المياه بل ويتعدى كل ذلك إلى أن يمتد إلى البنية الفكرية ولذلك فان كل ما يصرف في هذا المجال يدخل ضمن مصطلح البنية التحتية؛ كما يمتاز هذا الأخير بضخامة الانجاز الذي قد يتجسد في مشروع واحد أوفي مجموعة من المشاريع ،ذات درجات مخاطرة متفاوتة وبهذا يتضح شمول البنية التحتية على كل ما هو ضروري للنهضة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

## المطلب الثاني: خصائص البنية التحتيةوأهميتها

بعد عرض مفهوم البنية التحتية يجدر تبيان أبرز خصائصها وتحديد أهميتها حتى يتسنى لنا توضيح ماهيتها:

1-**خصائص البنية التحتية:** تتمثل خصائص البنية التحتية في عناصر عدة أهمها [2]:

إن منافع وخدمات هذه المشاريع لا تعود على فرد ، مجموعة من الأفراد أوجهات معينة ،وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة ،كما أنها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره وإنما تشمل الكثير من قطاعات الاقتصاد ومن حق أي فرد أوجهة في المجتمع أن ينتفع بها بغض النظر عن مدى مساهمته في تكلفتها ، إنشائها ، تشغيلها وصيانتها.

-إن هذه المشاريع ذات أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة ، من خلال تقديمها للجمهور خدمات أساسية وضرورية مثل خدمات المياه ،الكهرباء ،الغاز ،الاتصالات ،الطرق ،المطارات ،الموانئ والسكك الحديدية وغيرها.

-لمشاريع البنية التحتية مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية وذلك في مجتمعات مختلفة فلا يمكن أن يتصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة فيه ، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية أن كل زيادة في رصيد الدولة من البنية التحتية بنسبة 1% بالمائة يصاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة تقريبا.

---

[1] Wiki infrastructureDisponible sur : En.wiktionary.org

[2] عمار بوضياف ،محاضرات مادة القانون الاداري محور العقود الإدارية ( تعريف الصفقات العمومية،معايير تحديد الصفقات العمومية تشريعا،فقها وقضاء تميز الصفقة العمومية عن باقي العقود الإدارية)،ص6

2-**أهمية مشاريع البنية التحتية**: لا شك أن للبنى التحتية أهمية كبيرة و متعددة نذكر منها [1] :

-أن بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولوياته على ما فيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية وبالتالي فإن أهمية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح.

-أن بناء وتشييد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الاقتصاد القومي ،لأن قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات وبالتالي تزداد إمكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الاقتصادي؛ فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق ،الجسور ،الموانئ ،وسائل النقل ،المواصلات ومحطات الوقود والغاز والكهرباء فإن هذه الوفرة ستساهم في التوطن الصناعي وفي إحداث المدن والمراكز الصناعية.

كما تساهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة، كما أن وفرة شبكات الري ،الصرف ومحطات معالجة المياه و تحليتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.

إن الاستثمارات في بنية تحتية حديثة تضع أسس للتنمية الاقتصادية والنمو،فمن شأن مشاريع إنشاء الطرق ،الجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات أخرى على البنية التحتية خلق فرص العمل ، كما أن هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.

تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلد،وعليه فان تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تأثيره على النمو والتنمية الاقتصاديين.

تحتل البنية التحتية أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة لكونها أحد الأركان الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تقوم به من ربط محكم ما بين الموارد الاقتصادية في بلد ما والهياكل الإنتاجية من ناحية وبين مواقع الإنتاج والأسواق من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية واتساع آفاقها وتنويعها ،إضافة لتنشيط الحركة التجارية وتسهيل إنشاء مختلف المشاريع الإنتاجية و الخدماتية.

## المطلب الثالث :ماهية التمويل والمتطلبات المالية لمشاريع البنية التحتية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد ماهية التمويل من خلال ،ذكر أهميته وإبراز أشكاله و مخاطره، ومن تم يمكننا الانتقال إلى المتطلبات المالية للبنى التحتية.

1-ماهية التمويل: حتى يتسنى لنا تحديد ماهية التمويل ارتأينا لتوضيح بعض النقاط الأساسية المتمثلة في تعريف التمويل، توضيح أهميته ،تحديد أشكاله وتبيان مخاطره.

### 1-1تعريف التمويل و أهميته:

يعرف التمويل بأنه" الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها [2] ". هذا التعريف يتكون من العناصر التالية :تحديد دقيق لوقت الحاجة له ،البحث عن مصادر للأموال و الخاطرة التي تعترض أي نشاط أو مشروع، وطالب التمويل في حالة موضوعنا غالبا ما يشخص في الدولة، التي تحضر صورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلة

[1]- عمار بوضياف ،نفس المرجع ،ص8

[2]عدنان فرحان الجوارين، " اعادة اعمار البنى التحتية في العراق ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية "،الاقتصاد، متاح على http://www.alnoor.se

من الإيرادات من جهة والتدفقات النقدية الخارجة كنتيجة للنفقات من جهة أخري ،وتتجسد مسؤولية الدولة كممول في مصطلح التمويل العمومي التي تحرص من خلاله على محاولة التأكد من حسن تدبير الإيرادات والنفقات أي تسير المال دائما للوفاء بالنفقات اللازمة كلما ظهرت من بينها نفقات تشييد البنية التحتية ،

ولذلك يجدر بنا توضيح مصطلح المالية العامة التي تعرف بكونها" سلوك هيئة التخطيط في الإدارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد ، وفي توجيه النفقات نحو إشباع الضرورات الاقتصادية وسد الالتزامات السياسية والاجتماعية وتوفير الموا رد اللازمة[1]."

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أن التمويل عامة والتمويل العمومي خاصة يتمثل في توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها ،إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات؛ كما يشترط أن يكون بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب ولكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها فهو يعتبر بمثابة الدم الجاري للمشروع.

هنا نستطيع القول أن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة، تحقيق تنمية اقتصادية للبلاد، تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة و تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم من توفير السكن ، العمل[2] .

**-1-2 - أشكال التمويل ومخاطره:** هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها التمويل المباشر وغير المباشر و التمويل المحلي والتمويل الدولي[3] :

1-التمويل المباشر وغير المباشر:

ينقسم هذا التمويل إلى تمويل بين مقرض و مقترض عن طريق وسيط ، و تمويل دون اللجوء إلى الوسيط.

-**التمويل المباشر** : يسمى هذا النوع كذلك لأنه يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي ، يأخذ هذا النوع من التمويل بدوره أشكال متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية.)

تلجأ الدول إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

-**التمويل غير المباشر** : يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين ، حيث يقوم ه هؤلاء الوسطاء المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها أي أن المؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار

[1] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام،مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة ،عمان، 2007 ص26

[2] الموسوعة العملاقة لطلبة الجامعات ،مفهوم التمويل ،أهميته وأنواعه ، متاح على،http://www.elanin.com ، 2010 ص1

[3] شرف الدين ،التمويل أهميته ومخاطره ،الجمعية الثقافية سعيد عتبة ورقلة متاح علىhttp://saidotba.mam9.com 2011 |، ص1

ومتطلبات مصادر التمويل ؛ وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون على شكل ضمانات وهي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي .

**التمويل المحلي والتمويل الدولي:** ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

- **التمويل المحلي** : يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية ، وهو يضم المصادر المباشر ة وغير المباشرة المحلية أي القروض الأوراق المالية والتجارية بمختلف أنواعها...الخ؛ وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

**التمويل الدولي**: يتطلب هذا النوع من التمويل بالدرجة الأولى وجود أسواق مالية دولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي وبعض المؤسسات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي والبنك الإفريقي للتنمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تأخذ شكل إعانات واستثمارات[1] وفي حالة تطبيق هذا المفهوم على مشاريع البنية التحتية فلابد من القيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة لتبيان حجم العوائد المتوقعة ، التكاليف وحجم المخاطرة على مستوى عمر استثمار المشروع قبل الشروع في البحث عن أسلوب التمويل المناسب

**أما عن مخاطر التمويل فيمكن تقسيمها إلى مخاطر مادية ،مخاطر فنية ومخاطر تمويلية :** [2]

ا- **المخاطر المادية** : يمكن تعريفها بكونها تلك المخاطر التي قد تسبب تلف المشروع الممول أو جزء منه وهذا ما ينشأ عبء إضافي في العوائد و ما يحمل تكاليف إضافية،وكمثال على ذلك التلف الذي قد ينشأ بسبب احتراق المشروع أو أي من عوامل التلف الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

ب- **المخاطر الفنية** : هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة تنفيذ المشروع ومستوى جودة مواد البناء للمشروع لا تتوافق مع المخطط له من الاستغلال للاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك، للاستغلال الأمثل للنشاطات المرغوبة أو إذا نجح في ذلك فإنه وينشأ عن هذا مشروع غير مؤهل فنيا يستهلك من أجل ذلك موارد مادية أكثر في صورة أعمال صيانة ، وبالتالي تنشأ خسائر لم تكن في الحسبان.

ج -**المخاطر الاقتصادية** : وهي المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية بحتة، كخطر انخفاض الطلب على وما ينتج عنه من عدم الحصول على المردود المالي المقدر لمثل المعارض التجارية في الأسواق مثلا تلك المشاريع أو عدم توفر المواد والإمكانات اللازمة للاستثمار ببناء المشروع بشكل مجدي اقتصاديا.

**2-المتطلبات المالية للبنى التحتية**: من خلال التعاريف الواردة في المطلب الأول يتضح أن البنية التحتية تمس مختلف مجالات المرافق العامة من إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد،محطات معالجة المياه وتوصيلاتها عبرا لأنابيب،الصرف الصحي، الغاز وتوصيلاته،مشاريع الأشغال العمومية التي تشتمل تشييد وبناء الطرق، الجسور ومشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع؛ وكل هذه المشاريع يمثل

[1] احمد زيطوط،تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية ،رسالة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2008،ص 91 ص92

[2] Société canadienne d'hypothèques et de logement, SCHL, 1999a, Les différents mécanismes De financement de l'infrastructure municipale, Ottawa (Ontario), SCHL p 19

تمويلها عبئا ونحوها، إضافة على نفقات جميع الدول ماليا وخاصة الدول النامية نظرا لمتطلبات البنية التحتية المادية والبشرية،فالأولى تشمل مصاريف اقتناء المواد الأساسية لانجاز المشاريع أي كل المواد الأولية للبناء بجانب آلات الحفر،الهدم والرفع، أما الثانية فتشمل أجور كل الأطر الساهرة على دراسة جدوى المشروع من تقنيين سامين في مجال الأشغال العمومية، الإنارة... وغيرهم الذين يختلف تخصصهم باختلاف مجال البنية التحتية إلى جانب اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة للبناء، ولقد اعتادت الحكومة أو القطاع العام في الماضي على إقامة، بناء وتشغيل وحتى صيانة هذه المشاريع وتمويلها من خزينتها على قدر استطاعتها أو تمويلها عن طريق الاقتراض؛ بموجب أن ملكية البنية التحتية تعود لها، ومن هنا يمكن أن نلمس نشاط الدولة في الحياة الواقعية والمتمثل في الإنفاق العام الذي يضم مجموع ما تنفقه بمختلف هيئاتها من أموال بقصد إشباع حاجات عامة، وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يرسمها ؛ ويمكن تصنيف نفقات البنية التحتية ضمن النفقات الاقتصادية التي يقصد بها النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية أي النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية، حيث يكون الهدف من ورائها زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة؛ وتشمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشاريع الصناعة، الكهرباء الري الصرف....الخ إضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة، وهذا ما يبرر الكم الهائل من الأموال المنفقة لانجاز هذا النوع من المشاريع الذي يعكس حقيقة أهمية وضخامة البنية التحتية.

من خلال هذا العرض يتضح أن لهذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعملية التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائد مباشر من جهة أخرى، و لهذا فان القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها مثل الطرق، وسائل النقل، الطاقة، الري، والصرف وغيرها من مرافق البنية التحتية.

## المبحث الثاني: مصادر تمويل البنية التحتية

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى تحديد ماهية التمويل من خلال، ذكر أهميته وإبراز أشكاله و مخاطره، ومن تم يمكننا الانتقال الى المتطلبات المالية للبنى التحتية.

### المطلب الأول :التمويل التقليدي للبنى التحتية

يقصد بالتمويل التقليدي للبنى التحتية التمويل العمومي الذي يجسد في الإنفاق العمومي والذي يعتمد إما على الإيرادات العامة أو الاقتراض الحكومي، وهذا لأن أصل تمويل البنية التحتية مسؤولية الدولة ،بمعنى أخر يمكن اختصار التمويل التقليدي في شقين التمويل العمومي الذاتي و الاقتراض العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي.

#### الفرع الأول :التمويل العمومي الذاتي

يتجسد التمويل العمومي الذاتي في الإيرادات العامة التي تعرف على" أنها الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[1] وتتمثل الإيرادات العامة في العناصر الثلاثة التالية: الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية والإيرادات الاقتصادية.

**الإيرادات الضريبية:**

يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم المصادر الذاتية للتمويل العمومي، و لا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق و النسبي إذا ما قورن بغيره من مصادر الإيرادات الأخرى، و إنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

تقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين:

-1- 1**الضرائب المباشرة**:

الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، و الوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة :ضرائب على الدخل و هي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها ، أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف ؛ وضرائب على رأس المال و هي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف ، أي بعد حيازة الأموال و تكوين ثروة بها[3] .

1-2-**الضرائب غير مباشرة**: ترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها و تعتبر الضرائب غير المباشرة من أقدم الأشكال الضريبية المستخدمة في معظم دول العالم ، و بالرغم من أن الأهمية النسبية لهذه الضرائب، في الدول المتقدمة تناقصت، وذلك بسبب ازدياد الإيرادات من الضرائب المباشرة، إلا أنها تعتبر من المصادر الرئيسية لإيرادات الدول النامية و يرجع السبب الرئيس ي في اعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين [4]:

**الإدارة** :فالدول النامية تتميز بضعف الإدارة الضريبية كما أن الضرائب غير المباشرة لا تحتاج إلى مسك دفاتر وتنظيم حسابات خاصة كما هو الحال في الضرائب المباشرة فهي أسهل في التطبيق.

---

[1]- سوزي عدلي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية 2003 ص302

[2] - 21 C. Vander Ploeg, « Metro West II: Focusing on the Future of Western Canada's Cities », rapport de conference, Calgary (Alberta),.

[3]محمود حسين الوادي ،زكريا احمد عزام،مبادئ المالية العامة، دار المسيرة،عمان 2007 ص 63 ص67

[4]محمود حسين الوادي ،زكريا أحمد عزام،نفس المرجع ،ص 68 ص93

**الاقتصاد**: فالضرائب غير المباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الاستهلاكي، و بالتالي نجد أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية مرتفعا والميل الحدي للادخار منخفض و بالتالي يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية و بالتالي ينخفض استهلاكها لان مثل هذه السلع تكون مستوردة من الخارج و يترتب على ذلك زيادة الادخار و توفير العملات الصعبة و بالتالي تحريك العجلة الاقتصادية و محاولة علاج الخلل في الميزان التجاري.

**- 2الإيرادات غير الضريبية:**

تأتي الإيرادات غير الضريبية من ممارسة الدولة لوظيفتها، وعموما تأخذ الإيرادات الإدارية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة و تكون في حدود تكلفة الخدمة المقدمة أو بما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد ، و من أهم هذه الإيرادات:

2-1-**الرسوم**" : مبلغ من النقود تحصله الدولة ،أو من يمثلها من الأفراد جبرا مقابل خدمة خاصة، أو نفع خاص تقدمه لهم [1]

2**الرخص**": و هي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الأفراد مقابل ما تسمح لهم بالاستفادة من القيام بنشاط معين ، فالترخيص يتضمن السماح بمزايا أو الاستفادة من القيام بنشاط ما، يعتبر من جانب معين خدمة لذلك المستفيد[2] ".

2-**الإتاوة** : تعرف الإتاوة بأنها " اقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات و المشروعات العامة [3] "، فمثلا تزداد قيمة الأراضي و العقارات نتيجة قيام الدولة بمشروعات عامة مثل : فتح الشوارع ، المنتزهات العامة ، تمديد شبكة الماء ، الكهرباء و التلفون؛ و إذا قامت الدولة بمشروعات ري فان قيمة الإنتاجية الزراعية للأراضي المستفيدة.

- 3-ترتفع و كذلك قيمتها في السوق ترتفع ، يعني أن هناك منافع قد تحققت لمالكي تلك الأراضي والعقارات في صورة مكاسب رأسمالية غير مكتسبة بجهدهم ، والدولة هنا تأخذ جزءا من المكاسب من أجل تغطية تكاليف تلك المشاريع العامة التي أسهمت في تحقيق تلك المكاسب؛أي أن الدولة تشارك أصحاب الأملاك المستفيدين الأرباح لأن لها الفضل الرئيس ي في وجود تلك الأرباح ، ولا يزيد مقدار الإتاوة عن قيمة التحسينات التي قامت بها الدولة.

2-4-**الغرامات**": هي مبالغ نقدية تجنيها الدولة وهيئاتها العامة من الأفراد المخالفين للقوانين والتشريعات المسنة في ذلك البلد[4] الهدف من تطبيق الغرامات يكون من أجل تطبيق سيادة القانون ومثال ذلك الغرامات التي تفرضها المحاكم لمخالفات المرور ، لذلك فان الغرامة تعتبر مدفوعات إجبارية لا تعود بنفع مباشر على الدافع ويحدد القانون مبالغ الغرامات على المخالفين ، كما يعتمد مقدار الغرامة على مدى درجة المخالفة و الاعتداء دون النظر إلى مقدرة الممول – الفرد - الذي يرتكب المخالفة أي دون مراعاة مقدرته على الدفع ، ونلاحظ من طبيعة الغرامات والهدف الذي تسعى لتحقيقه أنه لا يمكن أن تكون مصدرا مهما و مباشرا للإيرادات العامة،

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي ،دار البيارق 1998 ، ص55

[2] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام، نفس المرجع ص97

[3] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام، نفس المرجع ص98

[4] منجد عبد اللطيف الخشالي ،نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المدخل الحديث اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الأولى دار المناهج الأردن 2002 ص87

حيث أن الغرامة تعتبر أداة تنظيمية من أجل تحقيق العدالة و الأمن بين أفراد المجتمع وهي تعتبر أمرا استثنائيا للإيرادات العامة.

**3-الإيرادات الاقتصادية:**

يمكن اختصار الإيرادات الاقتصادية في مصطلح" الدومين " الذي سيتم توضيحه فيما يأتي جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية

**1- (Domain) تعريف الدومين**": يقصد بمصطلح الدومين أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر ايرادا ماليا يمول الخزينة،ويمكن تقسيم الدومين حسب معيار النفع إلى" الدومين العام "و "الدومين الخاص[1] "؛ ومصطلح الخاص هنا لا يعني إشارة إلى طبيعة الملكية، فالدومين بكل أشكاله يتمتع بملكية الدولة ، فالدومين بكل أشكاله يتمتع بملكية الدولة والمجتمع.

2**أقسام الدومين**: يقسم الدومين كما سبق الذكر إلى الدومين العام و الدومين الخاص.

2-1-**الدومين العام**: "هو الأموال التي تملكها الدولة و تخضع لأحكام القانون العام و تؤدي للنفع العام ،كالطرق، الجسور، الأنهار، قنوات المياه، الحدائق العامة الموانئ؛ و الدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بهذه الأملاك، و مثل ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق و المتاحف العامة ،و غالبا ما يكون السبب في اقتضاء هذه الرسوم هو الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لهذه الأموال أو الرغبة في تغطية نفقات إنشائها. و مع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام[2] ".

**2-2الدومين الخاص:**

"يشمل الدومين الخاص ممتلكات الدولة التي تسعى لتحقيق مردود مالي اقتصادي مثل حقول النفط والغاز ،مناجم الذهب، المشاريع الصناعية أو الموانئ التجارية ....الخ و هذا النوع هو الذي يعتمد عليه في تمويل الخزينة العامة[3] ".

أي يمكن اعتبار دخل الدومين الخاص موردا مستمرا و متجددا للإيرادات العامة، و ينقسم الدومين الخاص بدوره إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:

2-2-1 **الدومين الزراعي ( الدومين العقاري )**: يتكون من الأراضي الزراعية و الغابات، و هو من أهم أنواع الدومين الخاص و يعرف كذلك بالدومين التقليدي ، و يأتي دخل هذا النوع من الدومين من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون ،و تعتبر الدولة أكثر قدرة على استغلال الغابات بدلا من الأفراد حيث انه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومحصولها بعد مدة طويلة مما يصرف الأفراد عن القيام بها،وعادة تقوم الدولة باستصلاح الأراضي البور، و الأراضي غير الصالحة للزراعة.

أما **الدومين ألاستخراجي** المرتبط بالمناجم ،المحاجر و مصادر الثروة المعدنية فيذهب الفكر المالي إلى أن ملكيتها تكون بيد الدولة ، أما الاستغلال ،فالبعض يرى أن تقوم الدولة باستغلالها مباشرة لما يمثله الدومين من دور حيوي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والبعض الأخر يرى ترك أمر استغلالها إلى الأفراد مع الإشراف على

[1] سوزي عدلي ،نفس المرجع، ص302

[2] منجد عبد اللطيف ،نوزاد عبد الرحمن الهيتي،نفس المرجع ص10

[3] منجد عبد اللطيف ،نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،نفس المرجع ص82

هذا الاستغلال بغية حماية الثروة الوطنية نظرا لعدم توفر الخبرة والدراية الفنية لبعض الدول،على أن تتقاض من الأفراد أو الشركات نسبة معينة من الأرباح أو مبلغا يحدد سنويا يتم الاتفاق عليه ؛وقد تأخذ صورة الإشراف شكل اشتراك الدولة مع الأفراد في استغلال المناجم وغيرها[1] . الفكر الاقتصادي الاشتراكي يوسع نطاق الملكية العامة (ملكية الدولة ) و الفكر الاقتصادي الرأسمالي على عكس من ذلك ،يعني أن الدومين يوسع نطاقه في الاشتراكية ويقلل في الرأسمالية أو الاقتصاد الخليط.

**2-2-2الدومين الصناعي والتجاري:**

"يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية و تجارية أي المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي[2] "، ويتضح من خلال استقراء التاريخ المالي أن هذا الدومين لا يمثل أهمية كبيرة في الماضي عند التقليديين ،و اقتصر بتملك الدولة للمشروعات الصناعية و التجارية التي لا يقدر الأفراد على القيام بها، و ذلك نظرا لما تتطلبه من استثمارات كبيرة و من تراكم رأسمالي ضخم ، مثل النقل ، الغاز ،الكهرباء و المياه والواقع أن الدولة تلجا الدولة لتملك هذا النوع من المشاريع لضمان استمرار الخدمة العامة ولضمان توزيعها بأثمان مخفضة يعني أن الغرض تحقيق النفع العام و ليس تحقيق أكبر ربح ممكن، أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و مع تطور دور الدولة من مرحلة استهلاك الثورة إلى مرحلة الإنتاج،ظهور مرحلة التدخل ازداد الدومين الصناعي و التجاري و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن أخذت الكثير من دول أوروبا بسياسة التأمين.

**2-2-3الدومين المالي:** "يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم و السندات[3] المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها ، يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ظهورا و قد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر و يمكن إرجاع ذلك التطور إلى رغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص وفي السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع تتضمن توجيهها إلى تحقيق المصلحة العامة أو ما تسمح به بعض القوانين للممول بتسديد الضريبة على التركات من الأسهم و السندات المملوكة لهم[4] ".

والجدير بالذكر أن دخل أملاك الدولة قد أصبح في العصور الحديثة في الدول الرأسمالية ضئيل الأهمية نسبيا، بعد أن كان في العصور الوسطى هو المورد الأساس ي للإيرادات العامة، و إلى أن أصبحت الضرائب المورد الأساسي،كما أن تطور أهمية أملاك الدولة و دخلها يعكس في الحقيقة التطورات التي مرت بالنظام السياسي والاجتماعي و الاقتصادي[5] .

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، نفس المرجع ص 102 ص103

[2] محمود حسين الوادي ،زكريا،أحمد عزام،نفس المرجع 103 ص104

[3] Hecker, Jay Etta Z., 2002, « Transportation Infrastructure : Alternative Financing Mechanisms for Surface Transportation Disponible sur http://www.gao.gov/new.items/d021126t.pdf. p6

[4] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام ،نفس المرجع ص105

[5] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام ،نفس المرجع،ص105

**الفرع الثاني: القروض العامة**

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد المفاهيم الأساسية للقروض العامة وذكر أنواعها.

1-محاولة تحديد المفاهيم الأساسية:

1**القرض العام** : تعد القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة التي تلجا اليها الدولة في ظروف استثنائية ومحددة لتعويض القصور في مصادر الإيرادات الأخرى و خصوصا الضرائب[1]، و يعتبر القرض العام" مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو احد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية بصورة اختيارية ، و بموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض و سداد أصل القرض[2] ".

-1-2 **الدين العام**: مجموع ما تم إصداره من سندات دين على الحكومة خلال الزمن مطروحا منه ما تم سداده،و يعتبر القرض العام من الإيرادات المؤقتة و غير النهائية، و الدولة تلتزم بسداد أصل القرض و فوائده، بعد أخذ إذن السلطة التشريعية.

**2-أنواع القروض العامة**:تنقسم هذه القروض إلى داخلية و خارجية

2-1**القروض العامة الداخلية**: هي بدورها تشمل قرض حقيقي و قرض ظاهري:

**القرض الحقيقي**: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها ؛ و تتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها مناسبة، كما تحاول إغراء المقرضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض لهم وبذلك يسلم الأفراد جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الحكومة مقابل عائد لهم في فترات مستقبلية، و يكون هذا الأخير على شكل فوائد .تلتزم الدولة بدفعها [3]

**القرض الظاهري**: يكمن القرض الظاهري في اقتراض الدولة من البنك المركزي، و هو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة، وهذا يكون على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض، و مقابل ذلك تمنح الحكومة البنك المركزي حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند إلى تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة .[4]

**2-2القروض العامة الخارجية:**

القروض العامة الخارجية و هي تشمل القروض العامة التي تتحصل عليها الحكومة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج و كذا من قبل الهيئات الدولية مثل البنك العالمي،و عادة ما تلجا الدولة لهذا النوع من الاقتراض حين لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة لإقامتها بهدف تحقيق أهداف التنمية.

تساعد هذه القروض الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع و خدمات من الخارج ،يتم دفع القرض و فوائده ( خدمة الدين العام ) بالعملات الأجنبية وهذا ما قد تثير مشكلات بين الدائن والمدين حين

[1] منجد عبد اللطيف الخشالي،نوزاد عبد الرحمن الهيتي،نفس المرجع ص122

[2] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،نفس المرجع ،ص106

[3] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام ،نفس المرجع ص107

[4] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،نفس المرجع،نفس المكان

تعجز الدولة عن سداد الدين و عدم الوفاء بالتزاماتها و هنا قد يتم اللجوء إلى القانون الدولي لحلها، وأحيانا تتدخل الدولة الدائنة في الشؤون الداخلية للدول المقترضة[1] .

أبرز الهيئات الممولة للمشاريع التنموية عامة و البنية التحتية خاصة البنك العالمي الذي يلعب دورا مهما، وذلك منذ تأسيسه في عام 1411، و كان الهدف من ذلك وضع الاقتصاد العالمي على الطريق السليم بعد الحرب العالمية الثانية؛ وعضوية البنك العالمي مفتوحة للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فالبنك الدولي مؤسسة إقراض غايته المساعدة في دمج البلدان في الاقتصاد العالمي الأوسع و تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد، مما يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية الذي يتم بتحويل موارد البلدان الغنية من اجل نمو البلدان الفقيرة .

و يعتبر البنك العالمي أحد أكبر مصادر التمويل في العالم، فهو يقدم التمويل الذي يدعم جهود حكومات البلدان النامية في بناء المدارس و المراكز الصحية و التزويد بالمياه و الكهرباء، ولقد بدأ البنك الدولي نشاطاته بالتركيز على مشاريع فردية ، إلا أنه يقدم أيضا قروض للتحسينات العامة في السياسات الاقتصادية و تهدف قروض الإصلاح هذه إلى توجيه الموارد المحدودة إلى استثمارات أكثر فعالية، لذا يمكننا القول بأن البنك العالمي ليس بنكا بالمعنى العام و إنما هو حد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، و المكونة من 181 بلد عضو ،كل واحد مسئول بصورة مشتركة عن كيفية تمويل و كيفية صرف أموال البنك العالمي؛ و قد التزم البنك العالمي بجانب 184بلدا وعددا كبيرا من المنظمات الشراكة العالمية لم يسبق لها مثيل في مكافحة الفقر و تحديد الأهداف التنموية، في مجال الالتحاق بالمدارس و المستشفيات و الحصول على الماء، بحيث يتم الوفاء بها بحلول 2012 وكان البنك قد اشترك سنة 2018 في أكثر من 1811 مشروع في كل قطاع و بلد نامي تقريبا[2] .

[1] طيبوني اميينة ،تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات ،رسالة ماجستير ،التخصص علوم اقتصادية ،فرع المالية والنقود،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ص12

[2] احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية،رسالة ماجستير ،تخصص علوم التسيير،فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2008 ص54.

**شكل 2-1 :** مخطط توضيحي لمصادر التمويل التقليدية للبنى التحتية **

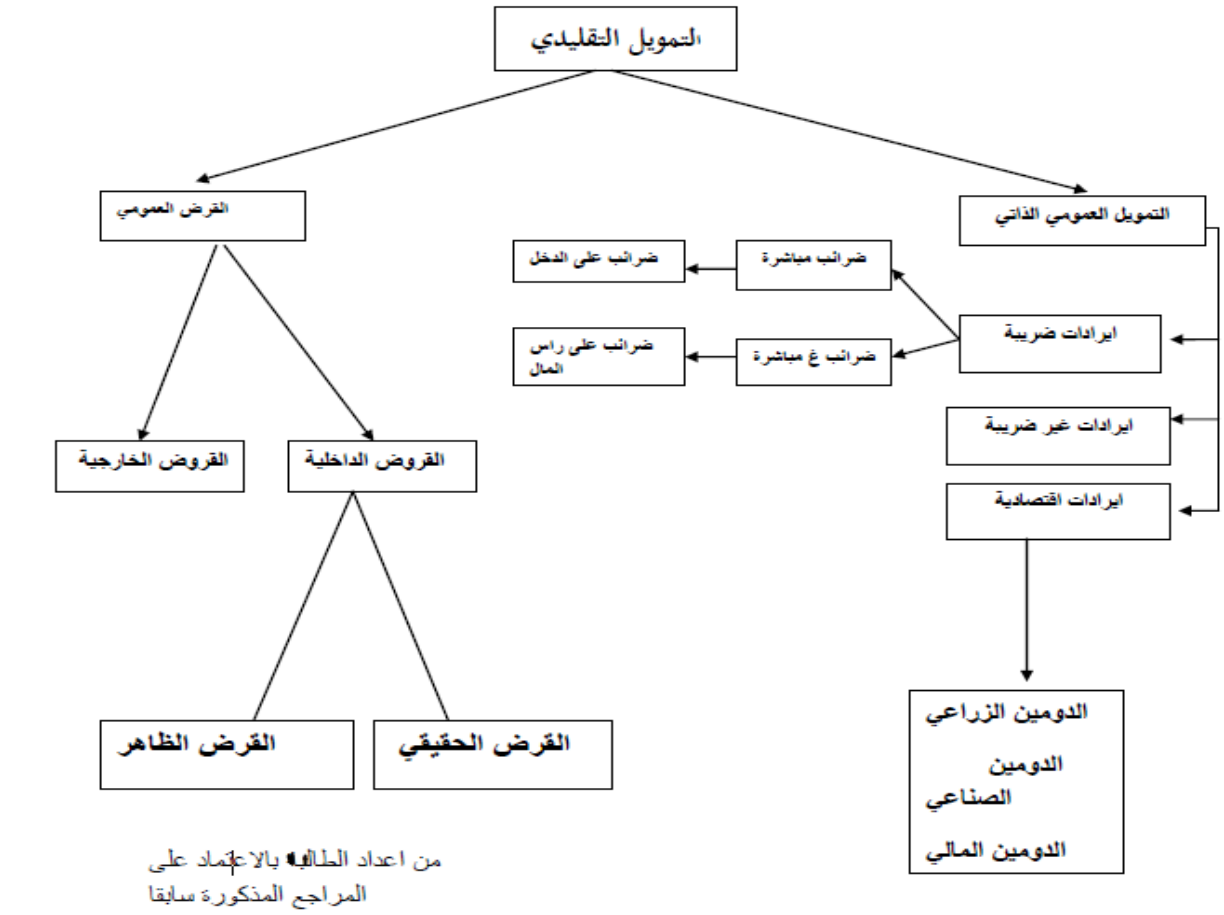


* الطالبة قوال الشيخ مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي " البنية التحتية و دورها في تطويرالخدمات اللوجيستية في الجزائر ، جامعة مستغانم 2018/2017، ص 38

## المطلب الثاني:التمويل الحديث للبنى التحتية:

نقصد بالتمويل الحديث الخروج من القالب التقليدي لتمويل البنية التحتية الذي كان يعتمد على التمويل العمومي ، و الذي كانت تتحمل بمقتضاه الدولة مسؤولية تمويل ،بناء ،تشغيل و ترميم مشاريع البنية التحتية من مستشفيات، مدارس، جسور، سجون، إنفاق، سكك حديدية، مصانع لتحلية المياه و غيرها....الخ كما كانت الدولة تتحمل بمقتض هذا التمويل جميع المخاطر لوحدها، من هنا يمكننا استنتاج أن مصطلح التمويل الحديث للبنى التحتية يتجسد في خصخصة البنية التحتية الذي يكون بتدخل القطاع الخاص سواء عن طريق مشاركة القطاع العام أو بتحمل هذه المسؤولية لوحده.

### الفرع الأول: خصخصة البنية التحتية

لقد كانت البنية التحتية من سكك حديد، أنفاق، طرق، وطاقة ومياه خلال القرن التاسع عشر مملوكة ومدارة وممولة من قبل القطاع الخاص، لكن مع مرور الزمن تم تنظيم وتأميم الشركات العاملة في هذا المجال وقد كانت الحروب وحالات الكساد الاقتصادي الدافع لكثير من عمليات التأميم والتشدد في التنظيم خلال عقدي

الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، حيث قامت الكثير من الدول بالتدخل إما لتقديم الدعم المالي لتلك الشركات أو للعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث احتكارات لها، ولكن جاء هذا التدخل فقط ليستبدل مشكلة بأخرى، وقد تمثلت المشاكل الجديدة بسوء إدارة قطاع البنية التحتية وعدم كفاءة أدائه وقصور كبير في تطوره، فضلا عن متطلبات اللازمة لدى الكثير من الدول ولجوئها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل تطوير هذا القطاع، وهذا ما أدّ ى إلى فتح المجال إلى المزيد من المشاركة للقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية و لا يعني ذلك بالضرورة ة إلغاء دور القطاع العام الذي سيستمر في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطر ( كقطاع المواصلات ) والتي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص، كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات واستراتيجيات هذا النوع من المشاريع ؛ ولكن الفارق الأساسي ومقدم للخدمات بدور جديد عبارة (Self- regulator) يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق كمنظم ذاتي ومقدم للخدمات بدور جديد عبارة لعدد من الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص؛ (Independent- regulator) عن منظم مستقل ويعتبر هذا الدور المنوط للقطاع العام في غاية الأهمية حيث لا تتسم جميع أنشطة قطاع البنية التحتية بالمنافسة ،كما أن الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لمشاريع البنية التحتية لا يعتبر كافيا لتحقيق الهدف الاقتصادي للخصخصة حيث تبقى الحاجة ماسة إلى وجود سوق تنافسية لتلك الخدمات، ولكن قد يكون هنالك أسواق يمكن إدخال المنافسة إليها أو أسواق احتكارية ولكن منظمة بما يكفل حماية المستهلك[1] وعلى القطاع العام أخد خصائص البنية التحتية بعين الاعتبار عند تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من المشاريع، ومن أبرز تلك الخصائص هي صفة الاحتكار الطبيعي لها مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من آية تجاوزات محتملة من طرف المحتكر، كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية إستراتيجية، وعادة ما تكون أيضا خدمات البنية التحتية غير قابلة للتصدير وبالتالي فإن أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية، مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب نظرا لمخاطر سوق الصرف ،مخاطر القابلية للتحويل إضافة لمخاطر الاستثمار ،فضلا عن ذلك غالبا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وتتطلب بالتالي استثمارات أولية ضخمة ، تكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة، مما يصعب تمويل مشاريع البنية التحتية. كما قد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية، إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتتسبب في ازدواجية المعدات وتاليا زيادة في التكاليف، و استطرادا، يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنية التحتية بين الدول والقطاع الخاص مسألة مهمة للمستثمرين الذي يرغبون في تحقيق عائد كاف على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول .[2]

وحتى يتضح مفهوم خصخصة البنية التحتية أكثر كان لابد من ذكر دوافع اللجوء إليها، تحديد متطلبتها وأطرافها ؛ فلاشك في أن ظهور خصخصة البنية التحتية في سنوات التسعينيات في كل من أمريكا وكندا والتي كان من أبرزها إنشاء المؤسسة الكندية للرهن والعقار في كندا سنة 1444 ارجع لدوافع متعددة ،من أبرزها عجز الدولة على تغطية نفقاتها ، الرغبة في تخفيض الأعباء المالية الناجمة عن القروض العامة بالإضافة إلى الكفاءة

[1] خضر حسان ،"خصخة البنية التحتية" ، جسر التنمية، 2003 السنة الثانية ،يونيو،العدد الثامن عشر،ص. 9

[2] خضر حسان،نفس المرجع،ص 11 ص12

التي أتبثها الخواص في انجاز المشاريع، حيث تتجه كل هذه الدوافع لتحديد أهداف معينة من أهمها نقل مسؤوليات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو تقاسمها بين القطاعين أي من خلال الشراكة العامة– الخاصة، [1] وهي تهدف بدورها لتحقيق ؛ "(ppp ( partenariat public prive "يرمز للشراكة العامة-الخاصة بالشراكة التمويلية ،تقاسم المخاطر وتقاسم المسؤوليات المتمثلة فيما يلي: P ( planifier ) التخطيط / C (concevoir)التصميم، B ( batir) البناء، F ( financier) التمويل، L ( louer) التأجير ، E ( exploiter) الاستغلال، A ( acheter) الشراء ، T (transfert) التحويل .

يعني أن التأجير من مسؤولية الدولة والاستغلال من مسؤولية القطاع الخاص : L E فمثلا ترميز و لا يكفي تقاسم المسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص لفتح المجال لخصخصة البنية التحتية، بل ولابد من توفير متطلبات هذه الأخيرة التي تتجسد في تهية الجانب القانوني الذي يجب أن يمتاز بالمرونة، حتى (péage) تحديد مشاريع ذات عائد معتبر سواء يحدد من طرف الدولة أو أن يحقق من المشروع ذاته يكون المشروع قادر على جلب الخواص المحليين أو الأجانب إضافة إلى توفير سوق مالي مرن لتسهيل مرور الأموال من الشركاء إلى المشروع،وبهذا تشكل أسس الخصخصة[2] .

كما تتطلب خصخصة البنية التحتية أطرافا متنوعة حتى تفي بأغراضها على أكمل وجه ، من أهمها[3] :

**الدولة :** تعتبر الطرف الأساس ي باعتبارها صاحبة الترخيص للعقد.

**شركة المشروع** :هي المؤسسة التي تجمع كل الخواص سواء كانوا محلين او أجانب.

**المقرضين:** الممثلين بالمصارف والمؤسسات المالية المحلية والدولية التي تلعب دورا مهما في تمويل المشروع.

**المستثمرين**: وهم الذين يساهمون في رأسمال شركة المشروع ، وقد يكون مشغل المشروع واحدا منهم.

**مقاول البناء**: والذي قد يكون المشغل نفسه أو من الغير الذي تتعاقد معه شركة المشروع.

**المشغل**: وهو الذي تعهد إليه مهمة استثمار المشروع ،وهو قد يتمثل بشركة المشروع نفسها أو مستثمر مستقل أو المساهمين في شركة المشروع.

**<u>الفرع الثاني: أشكال خصخصة البنية التحتية</u>**

تعتبر مسألة اختيار طريقة الخصخصة عنصرا مهما في إنجاح برامج الخصخصة حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك باستخدام طريقة دون سواها ، ويؤثر مستوى تطور أسواق المال في الدول في اختيارها لطريقة الخصخصة ،إضافة إلى عدد من العناصر التي تساهم في اختيار الأسلوب المناسب لها وتتضمن بما فيها تحديد أهداف برنامج الخصخصة حجم المؤسسة العامة المراد خصخصتها ،مساهمة القطاع العام في الاقتصاد القومي ، فضلا عن اهتمامات ومتطلبات وقدرات كافة الفاعلين ذوي العلاقة.

[1] Société canadienne d'hypothèques et de logement (SCHL), Partenariats publics-privés en infrastructures municipales, Ottawa (Ontario), SCHL, 1999c. Organisation de Coopération et de Développement Économiques –OCDE (2008), Les partenariats public-privé : partager les risques et optimiser les ressources - page 9

[2] Jeffrey Delmon (2010), Partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures : guide pratique à l'intention des décideurs publics -(pages 17-27)

[3] 6 Jeffrey Del mon (2010), Partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures : guide pratique à l'intention des décideurs public ( page 11-16 .(

وتتميز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بإمكانية هذا القطاع في توفير مصادر جديدة للأموال، انخفاض فترة تطوير المشاريع انخفاض تكاليف التطوير ، تحسين في كفاءة تشغيل المشاريع والاستجابة لاحتياجات المستهلكين بالإضافة إلى التسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر إيرادات جديدة للدولة ؛ و تشكل طريقة الخصخصة محددا رئيسيا للنجاح وهناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص ، يقضي بعضها بتحويل ملكية الأصول وبعضها باحتفاظ الدولة بالملكية ؛ ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع ، فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص واسع بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع وتتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بين تلك التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص ، وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة[1] .

**1-الطرق التي تنهي ملكية الدولة:**

هنالك عدد من الأشكال لإنهاء ملكية الدولة تتراوح بين البيع المباشر للمستثمرين و التصفية ، أهمها[2] :

**1-1-البيع المباشر للمستثمرين**: تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرق استخداما في عمليات الخصخصة على المستوى بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر استراتيجي.

**1-2- بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية:** غالبا ما تقوم الدولة باللجوء إلى هذه الطريقة في خصخصة الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت.

تتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة وذلك تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.

**1-3- البيع للعاملين والإدارة**: يمكن أن تأخذ هذه الطريقة أشكالا مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو" خصخصة داخلية "، حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة والعاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها.

**1نظام القسائم( الكوبونات )** : تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجانا أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها في الشركات التي يتم خصخصتها أو بيعها في السوق ، وهي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين.

**1-5التصفية :** يمكن أن تلجأ الدولة إلى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع قابل للاستمرار وعادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموعة إيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.

**2-الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة:**

يمكن أن تمثل الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة باتجاه عملية بيع الأصول و ذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للاستمرار على أسس تجارية، كما يمكن اعتبارها خطوات مهمة بحد ذاتها؛ و تتضمن تلك الخطوات [3]

[1] خضر حسان،نفس المرجع،ص 12 ص13

[2] خضر حسان،نفس المرجع،ص1

[3] خضر حسان،نفس المرجع،ص 14 ص1

**2-1إصلاح شركات القطاع العام :و** ذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية commercialization and corporatization ثم التحويل شركة مساهمة.

**-إعادة الهيكلة :** تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها و جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين أي أنها ترمي إلى رفع قيمة هذه الشركات؛ و هنالك ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي:

**أولا** : إعادة الهيكلة التنظيمية ، أي إعادة تنظيم الشركة و تفكيكها إلى وحدات صغيرة و عادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.

**ثانيا:** إعادة الهيكلة المالية، و تعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة.

**ثالثا :** إعادة هيكلة أنشطة الشركة، أي القيام بضخ استثمارات جديدة في الشركة من شانها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

**الإدارة :**وتكون الإدارة على أسس تجارية و التحويل الى شركة مساهمة تهدف إلى إدخال و تطبيق مبادئ و أهداف تجارية في إدارة و أعمال الشركات العامة ، و يمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين و شروط السوق بالإضافة إلى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة، ما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة أي فصل ملكية الشركة و إدارتها وإعطاءها استقلالية قانونية و اقتصادية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة و تقوم بتعيين أعضائه.

**2خصخصة الإدارة :** يتمثل الغرض الأساس من خصخصة الإدارة في تعزيز كفاءة شركات القطاع العام و ذلك بتحسين إدارتها من خلال إدخال مفاهيم و تقنيات إدارة القطاع الخاص ، ويمكن خصخصة الإدارة من خلال عقد الإدارة ،التأجير أو الامتياز.

**-عقد الإدارة:** هو عبارة عن اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ويؤدي هذا التعاقد إلى تحويل حقوق الإدارة فقط للشركة الخاصة و ليس حقوق الملكية التي تبقى بحوزة القطاع العام، و تستخدم هذه الطريقة لتنشيط شركات خاسرة بما يسهم في رفع قيمتها حين تعرض للبيع.

**التأجير :** هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول أي ( القطاع العام ) للشركة الخاصة حق استخدام هذه الأصول و الاحتفاظ بالأرباح المحققة خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك في مقابل إيجار معين. وعادة ما تتراوح فترة التأجير بين 6 إلى 11 سنوات.

ج -**التعاقد**: تقوم المؤسسة العامة في حالة التعاقد بإبرام عقد مع شركة خاصة لتقديم بعض الخدمات المحددة بدلا عنها، و تبقى ملكية الأصول لها.

**د -المشروعات المشتركة:**يشكل هذا النوع عندما تتمثل الخصخصة في أسلوب الاقتصاد المختلط[1] يعبر عن المشروعات المشتركة بمصطلح الشراكة العامة – الخاصة التي يرمز لها (PPP ( partenaria public privé تتوزع ملكية المشروع في هذه الحالة بين القطاعين العام و الخاص، و عادة ما يكون الشريك من القطاع الخاص شركة أجنبية تعمل على توفير رأس المال و التكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع كما يعمل الشركاء على توحيد مواردهم في سبيل تحقيق أهداف معينة و محددة، كما تكون العلاقة بين الطرفين معرفة بدقة تامة.

[1] جابر حيدر وليد،التفويض في ادارة و استثمار المرافق العامة ،دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الخفوقية 2009 ، ص4

**هـ -الامتياز :** يتم من خلال عقود الامتياز حقوق التشغيل و التطوير من الدولة إلى الجهة شركة خاصة، و على عكس عقود التأجير يكون صاحب الامتياز مسئولا عن كافة النفقات الرأسمالية و الاستثمارات ، و يتم استرجاع الأصول من قبل القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز و التي عادة ما تتراوح بين 15 و 30 سنة و ذلك حسب الحياة الافتراضية للأصول، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بما يضمن له تغطية نفقات التشغيل و خدمة الديون و استهلاك استثماراته، ويتضمن هذا الخيار العديد من الطرق من أبرزها طريقة بناء – تشغيل -تحويل.[1]

**شكل 2-2:** مخطط توضيحي لمصادر التمويل الحديث للبنى التحتية

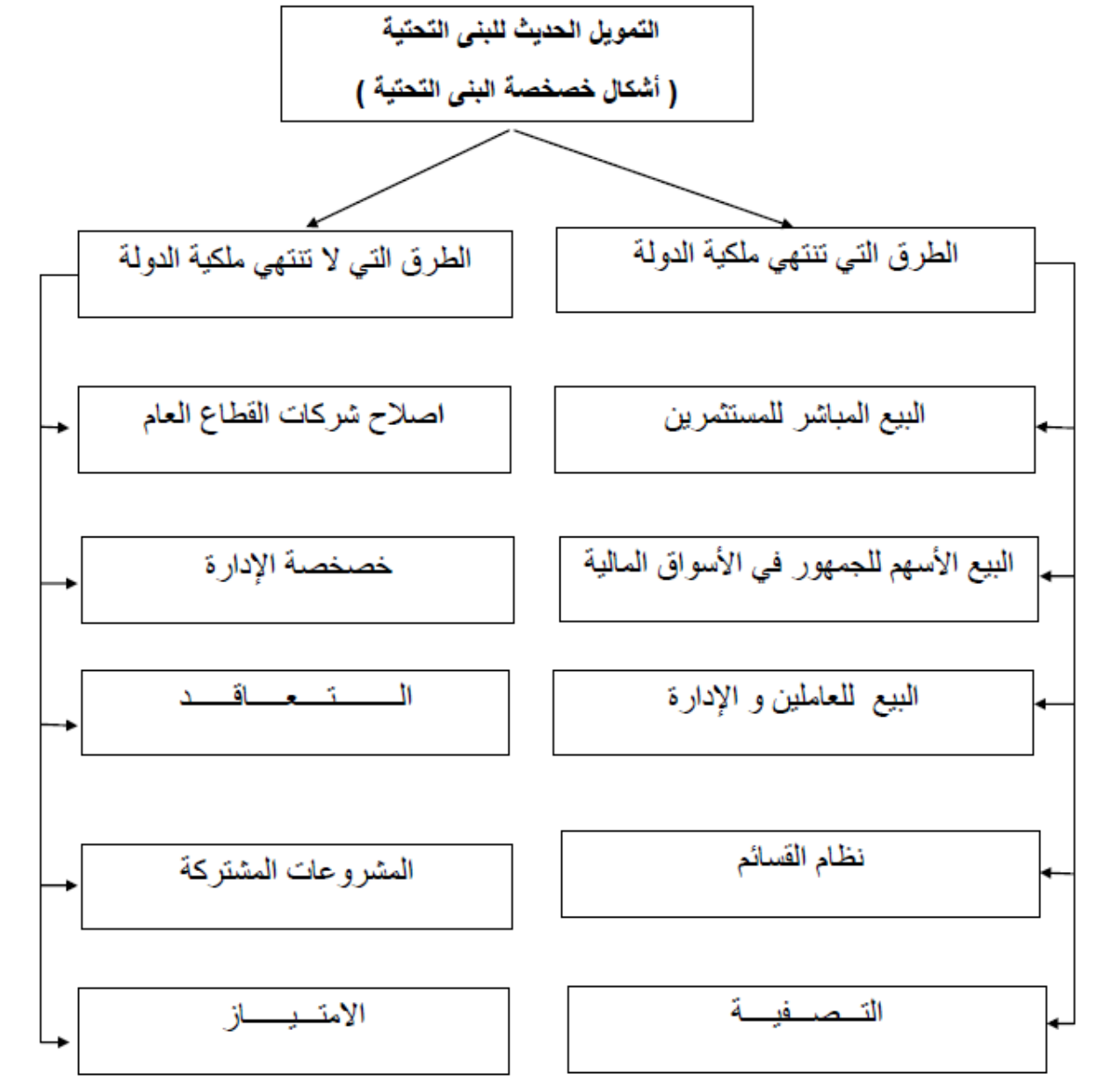


[1] . جابر حيدر وليد،نفس المرجع ،ص 373 ص3

**المطلب الثالث: تقييم التمويل التقليدي**

يمكن تقييم التمويل التقليدي من خلال تبيان مزايا وسلبيات كل من التمويل العمومي الذاتي و القروض العمومية؛ حيث أن كفاية التمويل الذاتي تقلل من الأعباء المالية الإضافية التي كانت ستتحملها الدولة جراء الاقتراض أي الفوائد، لكنه قد يضيع في الوقت ذاته فرصة تمويل قطاعات أخرى يفترض أن تمول ذاتيا لا غير مثل الأمن.

و يمكن اختصار مزايا الاقتراض العمومي في أ سباب اللجوء اليه باعتباره منفذا في حالات معينة أهمها حالة الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، الرغبة في التأثير على البنية الاقتصادية وتسريع النمو الاقتصادي، إضافة إلى عدم كفاية واردات الدولة لمصاريفها . [1]

ولا يخلو الدين العام من مساوئ فقد يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة توظفها في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام، كم أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، وسوء توزيع الموارد، و يقف عقبة في طريق التقدم الاقتصادي، حيث انه بارتفاع سعر الفائدة تقل الاستثمارات.

وغالبا ما تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية و الذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين . [2]

ليس هذا فقط بل قد يؤدي الاقتراض العام الى التضخم بطريقتين ، تكمن الأولى في أنه يؤدي إلى تدهور الإنتاج القومي، و زيادة النفقات العامة غير المنتجة، و هذا ما يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار، أما الثانية فتحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي ، و الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود و بالتالي الى ارتفاع مستوى الأسعار.

كما قد يؤدي الاقتراض العام إلى سوء توزيع الدخل القومي وذلك بطريقتين تتمثل أولاهما في كون التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي فيزداد الغني غنا و يقل عدد الأغنياء ، و يزداد الفقير فقرا ويزداد عدد الفقراء، و ثانيهما أن حملة السندات الحكومية من الطبقات الغنية وأن نفقات خدمة القرض و سداده تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبئها الأكبر فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل و الثروة بين أبناء المجتمع. [3]

وبالتركيز على الاقتراض الخارجي فتكمن سلبياته في أن القروض العامة الخارجية عامة، والتي تمول البنى التحتية خاصة، لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، و تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فان أمكن ذلك فان تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروط قاسية مالية أو سياسية ، وبالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لاشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة ، و عدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة و مركز الدولة الاقتصادي ، و المشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها، وقد تضطر هذه الدول في كثير من الأحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي

[1] محمود حسين الوادي ،زكريا أحم عزام ،نفس المرجع ص108

[2] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام،نفس المرجع ص 109 ص110

[3] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام ،نفس المرجع،ص110

يؤدي بها إلى حلول أجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون ؛و إن هذه القروض فضلا عن كونها أصبحت غير متاحة إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليها في السبعينيات، غالبا ما تستخدم في تمويل الاستهلاك بينما يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تدر عائد .

**خلاصـــة الفصل**

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة طبيعة البنية التحتية من خلال تعريفها و التركيز على مصادر تمويلها و التي تعتبر أهم نقاط هذا الفصل بحيث أخذ التمويل قسمين أولهما التمويل التقليدي و الثاني التمويل الحديث، بحيث يمثل الأول بالتمويل العمومي ،الذي تلتزم بمقتضاه الدولة توفير للأموال اللازمة إما ذاتيا عن طريق الإيرادات الضريبة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الإيرادات غير الضريبية من رسوم، رخص، أتاوات وغرامات، أو عن طريق الإيرادات الاقتصادية التي تمثل بالدومين العام والخاص، و يعتبر هذا الأخير موردا مستمرا ومتجددا.

كما قد تتحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة من إيرادات عمومية استثنائية ممثلة في القرض العمومي الداخلي أو الخارجي الذي عادة ما يكون من هيئات مختصة ؛ والجدير بالذكر أن للتمويل الذاتي نقائص عديدة متمثلة في عجز الخزينة، وتفاقم أعباء الاقتراض العمومي، والتي كانت من هم الأسباب المؤدية لخصخصة البنية التحتية ،التي قمنا بتناولها في القسم الثاني من هذا الفصل المعنون بالتمويل الحديث و الذي سمي كذلك نسبة للحداثة التي أتى بها لتمويل البنى التحتية، من خلال نقله أو تقسيمه لمسؤولية التمويل،التشييد والتشغيل...الخ بين القطاعين العام والخاص بعد أن كانت عبئا على عاتق الدولة بمفردها؛ و يأخذ التمويل الحديث شكلين يقتضي الأول بترك ملكية البنية التحتية للدولة إما الثاني فيحول دون ذلك.

# الفصل الثالث

# مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

**تمهيد**

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرا بحيث استحوذ اهتمامات العديد من الاقتصاديين والسياسيين في مختلف البلدان و لمنظمات الدولية والإقليمية، فأخذ مكان وحيز كبير بين الدراسات الاقتصادية، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، إلى جانب انه مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، و المحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي، و التي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية و لهذا كان من الضروري التعرض إلى ظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في أسبابه والحد من معوقاته.

وقد شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم و التي كانت انطلاقتها على يد أدم سميث و دافيد ريكاردو، حيث قامت دراسة النمو الاقتصادي بالاستناد على مجموعة كبيرة من النماذج الرياضية و النظريات المتعددة بهدف تحليل النمو الاقتصادي، لذلك سنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على المفاهيم و المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي و طرق قياسه، ثم التعرض إلى أهم النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي من خلال تحليله بداية من النظرية الاقتصادية التقليدية و صولا إلى نظرية النمو الداخلي و الوقوف على بعض الاختلافات في الفرضيات والنتائج المتوصل إليها .

## المبحث الأول :أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، و من الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام بأي دراسات حوله، فما هو النمو الاقتصادي ؟ و كيف يتم قياسه ؟ و ما هي محدداته ؟

### المطلب الأول :عموميات حول النمو الاقتصادي

**1-تعريف النمو الاقتصادي:**

النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن الزيادة الإنتاج في المدى الطويل كما يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلالGNP عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني والخاص بدخل . الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول1 و مما سبق نستخلص ما يلي:

أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني**، أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى معدل **النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم** أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد[1] .

### المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي

#### الفرع الأول : قياس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين، مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي[2] حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

أ .**الناتج الوطني الخام:**

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى.) و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع و الخدمات

[1] - د .محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص05، ص 06

[2] Stanley Fischer et autre , macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002 , p68.

المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب .**الناتج الداخلي الخام:**

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب و لكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة و التي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

-إن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي .[1]

ج **الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الاسمي:**

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل. و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج و التي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد وتقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو. و في المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة و بالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس[2] إذن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الجارية و لقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار. و هذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي و هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة[3] .

-إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد و النمو الاقتصادي، لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر منها:

1. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.
2. إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.. الخ
3. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.
4. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق، و لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

[1] Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer , économie du développement ,3ème édition ,édition Boeck ,Belgique , 2008, p 53 .

[2] د.قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني الاقتصاد الكلي، النظرية و التحليل المنشورات، ELGA، فاليتا و مالطا، 2001، ص12

[3] Gregory N, mankiw, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003, p 27 .

5. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات و المنازل المستعملة.
6. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.
7. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

**الفرع الثاني** : **طرق قياس النمو الاقتصادي**:

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

أ .**طريقة الإنفاق**:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [1] إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل [2]

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

Y=C+I+G+(M-X)

الاستهلاك( إنفاق القطاع العائليC ) - الاستثمار( إنفاق قطاع الأعمالI .)- الإنفاق الحكوميG -

صافي الصادرات(X-m) .

ب .**طريقة القيمة المضافة**:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة= مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية

ت .**طريقة الدخل**:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات( ضرائب غير مباشرة) و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني [3]

[1] -Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p 18.

[2] 7-Gregory N, mankiw , Macroéconomie ,p21.

[3] Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p19.

و من المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج و بذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الاهتلاك.

-البضائع و الخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني:

أ .خدمات ربات البيوت:

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت و المتمثلة في القيام طهي العام و التنظيف و مساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا و ذلك لأنها تقدم دون مقابل.

ب .الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي:

إن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب و غيرها لأفراد الأسرة من طرف ربات العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

ت .النشاطات الاقتصادية غير القانونية:

و نعني بها إنتاج المخدرات و الإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني[1].

## المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات، و هذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[2].

### .1عوامل الإنتاج:

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية:

$$Y = F(K, L)$$

العملL ، رأسمالk ، الإنتاجY في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال و العمل[3].

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

أ .عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج و التي تتمثل في رأسمال المادي[4]، وينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية. و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس،و عند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

[1]- د .عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2992، ص10

[2] - Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010, p 669.

[3] Gregory N Mankiw ,p 272.

[4] Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor,p 649

و رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و آلات في تلك اللحظة، و هذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي)، وبالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى و هي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، و الذي يبين الزيادة في رأس مال المجتمع، و الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام13 التغير في مخزون رأسمال**Δk**

الإنتاجية الحدية لرأسمالPMK:

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال يؤدي إلى زيادة حجم الناتج**ΔK** بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدار (**ΔK** ).PMK.بمقدار F(K+1,L)-F(K+L)=PMK

**ب .عنصر العمل**:

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج و الذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي و هو رأسمال البشري[1]، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، و تنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي[2] .

و تظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

الإنتاجية الحدية للعملPML:

$$PML=F(K,L+1)-F(K,L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة$\Delta L$ يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار$\Delta L$ .PML

و في حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل و رأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج وهما العمل و رأسمال . و من الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل و رأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل و رأسمال على التوالي:

$$\Delta Y=(PMK.\Delta K)+(PML+\Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل و مساهمة عنصر رأسمال

**PMK*K Y** :*تشير* إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج

**PML*L Y** : :تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج

[1] - Gregory N. Mankiw ,Mark P Taylor, p489

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق دكره ، ص 157

$\Delta Y/Y$تشير إلى معدل التغير في الناتج

$\Delta K/K$ :تشير إلى معدل التغير في راسمال

$\Delta L/L$ :تشير إلى معدل التغير في العمل

$$\Delta Y/Y = a\,\Delta K/K + (1-a)\,\Delta L/L$$

حيث $\alpha$ : نسبة إنتاجية عنصر رأسمال إلى الناتج

$(1-\alpha)$ :نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

ت .**<u>عنصر التكنولوجيا:</u>**

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، و لكن في الواقع و مع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير و بالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، و أصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$Y=AF(K,L)$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن" الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج."

و بشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\Delta Y/Y = a\,\Delta K/K + (1-a)\,\Delta L/L + \Delta A/A$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال$a\,\Delta K/K$ ومساهمة العمل $(1-a)\,\Delta L/L$، و مساهمة عامل التكنولوجيا $\Delta A/A$ و هو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .

## المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية و النمو الاقتصادي

### المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية و النمو الاقتصادي[1]

إن موضوع النمو الاقتصادي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الاقتصاديين، و قد تم اتباث العديد من النظريات حوله عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخيا بدا العمل على النمو الخارجي بعد الحرب العالمية الثانية فنجد نموذج هارود، دومار، و نموذج صولو، ثم ظهرت نماذج النم الداخلي و قد فسر اقتصاديو هده المدرسة النمو بعوامل مختلفة منها : رأسمال البشري * لوكاس *1985* - العامل التقني * رومر 1990 * - رأسمال العمومي بارو 1990 ..... الخ، أما التنمية الاقتصادية و الرفاهية عي أهداف رئيسية لأي دولة و لتحقيقها يتعين على سلطاتها العمومية على أن تلعب على الإنفاق الحكومي بحكم هذه الأخيرة له تأثير ايجابي على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، كما أن من جهة أخرى تعتبر البنية التحتية أساسا للنمو و التمنية و أي عجز في مخزون البنية التحتية يشكل عائقا حقيقيا للنمو الاقتصادي و عليه فأن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية يلعب دورا حاسما في أداء أي اقتصاد و حتى في تطويره، و قد تمكن العديد من الاقتصاديون منذ بداية التسعينات من اتباث أن الإنفاق في البنية التحتية له تأثير ايجابي على الإنتاجية وعلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، وقد أظهرت الأدبيات المتعلقة بموضوع علاقة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي أن العديد من الدراسات قد أجريت على مدى العقدين الماضيين في محاولة لتحديد أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، تعود المحاولات الأولى إلى كل من أشوير 1989 وبارو 1990، بالنسبة لحالة الجزائر هناك دراستان مهمتان هما لكل من :الأستاذ زكان 2004 والأستاذ بن عبد الله 2008 حيث: عام 1989 نشر أشوير دراستين قياسيتين حول الإنتاجية الوطنية في الولايات المتحدة من خلال تقديرات معلمات دالة كوب دوقلاص في اللوغاريتم خلال الفترة 1985-1945، استطاع أن يتب ثان البنية التحتية لها تأثير ايجابي على الإنتاجية الكلية بالنسبة إلى بارو - 1990-1991 * يجب أن يكون الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ممولا بالكامل من الضرائب كما تمكن المؤلف من التأكد نظريا و تجريبيا من أن معدل الضريبة له تأثيران متعاكسان على معدل النمو على المدى الطويل، الأول هو أن رأسمال العام يجعل رأسمال الخاص أكثر إنتاجية و أكثر كفاءة أما الثاني : الضريبة لها تأثير ضئيل على الإنتاجية و القطاع الخاص و حتى على العامة بسبب الزيادة في الاقتطاعات على الموارد و هكذا، وعلية فإن الاستثمارات في البنية التحتية تحفز من خلال رأسمال الخاص، النمو الاقتصادي، أي أن هذا النوع من الإنفاق يمكن أن يلعب دورا مهما في تحقيق النمو.

بالنسبة لحالة الجزائر حاول الأستاذ زكان في 2004 دراسة قياسية عن حالة الجزائر تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و النمو طويل الأجل ووفقا للأستاذ، استنادا إلى نماذج بارو، أشوير وباستخدام التقديرات القياسية فإن علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر متبوثة و لكن مع انخفاض للمرونة يرجع هذا الضعف إلى تأثير العتبة، أما الأستاذ بن عبد الله في عمل نظري أجزه في سنة 2008 حاول تحليل التطور و تقييم الاستثمار العام بشكل عام و البنية التحتية بشكل خاص و استنادا إلى تحليل نقدي لبعض دراسات تقييميه للاستثمار العام لخص الأستاذ إلى أثار الاستثمار العام ضعيفة في المدى

[1] مجلة معهد العلوم الاقتصادية * مجلة علوم الاقتصاد، التسيير، التجارة * المجلد 21 العدد 01

القصير و الطويل على النمو الاقتصادي، وعلية نلاحظ في الأخير أن علاقة الإنفاق في البنية التحتية على النمو مؤكدة على المدى لطويل و القصير، مع وجود تأثير ايجابي و أيضا تشير التقديرات انه من خلال تجزئة البنية التحتية (الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية) يسهم الإنفاق في البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي.

**المطلب الثاني: أهمية الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والنمو الاقتصادي**

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم العناصر و أكثر فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم أنه يعد احد مكونات الطلب الكلي و الذي من شانه تحريك النشاط الاقتصادي و دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو .

1 – **أهمية الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي**

يعتبر دور الإنفاق الحكومي فعال في دالة الطلب الكلي هو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي و خاصة في الاقتصاديات النامية و ذلك بسبب:

- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في البلدان النامية.
- ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول الراجع إلى:

- عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار وخاصة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية بهذه البيئة.
- ضعف الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية القطاعات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن معظم الاستثمارات تكون توجه لنشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية، و المضاربات في أسواق الأوراق المالية .
- انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي و الذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص لان زيادة الإنفاق الاستثماري تعتتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.
- ارتفاع نسبة و درجة المخاطرة و عدم التيقن للمستقبل.

و على هذا الأسس فان التمنية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي في الدول النامية .[1]

[1]–د. محمود حسين الوادي، د احمد عارف العساف، مرجع سبق دكره، ص 144-145 .

**خلاصة**

يعتبر الإنفاق الحكومي أهم أدوات السياسة المالية و الذي زاد تطوره مع تطور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي، على دلك زاد توجه الاهتمام إلى دراسة و تفسير ظاهرة النمو وعلاقته بالإنفاق، حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي.

# الفصل الرابع

# دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي

**تمهيـد**

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة ومع تحسن الوضعية المالية منذ سنة 2000 بفضل ارتفاع أسعار النفط شجع الحكومة على إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في

النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة مابين 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة مابين 2005-2009 والبرنامج الخماسي مابين 2010-2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ولعل هذه الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر تعود إلى العوامل التالية : المحدد الاقتصادي ويقصد به حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي والمحدد الاجتماعي وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي ويتمثل في الجانب المالي عن قطاع المحروقات .

و في ظل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه نحو سياسة التقشف مع البرنامج الخماسي 2015-2019 .

و عليه فإن هذه الدراسة تأتي لتحليل أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019 .

## المبحث الأول : برامج الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر للفترة 2001-2019

انتهجت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لدى سنبرز أهم البرامج الإنفاق الحكومي في البنية التحتية خلال الفترة 2000-2019 .

## المطلب الأول : برامج الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

### الفرع الأول : مشاريع البنية التحتية الخاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

حسب الوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي :[1]

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار والحد من البطالة .
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان .

و بالتالي يمكن تلخيص أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما : رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة .[2]

و لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دج لجميع القطاعات المختلفة موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 بحيث تمحور هذا المخطط بالأساس حول تدعيم[3] الأنشطة الخاصة بالبناء والأشغال العمومية بالإضافة الى دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية والدي دعم بمبلغ قدره 459.7 مليار دج كما يوضحه **الجدول 1** التالي :

**الجدول 01 : مضمون مخطط تدعيم الأنشطة الخاصة بالبنية التحتية 2001-2004**

| القطاع | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع بالمبالغ | المجموع % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أشغال كبرى وهياكل قاعدية** | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | % 45.8 |
| **تنمية محلية وبشرية** | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | % 44.4 |
| **دعم الإصلاحات** | 30.0 | 15.0 | - | - | 45.0 | % 9.8 |
| **المجموع** | 202.5 | 158 | 90.7 | 8.5 | 459.7 | %100 |

و بلغ عدد مشاريع الب نية التحتية المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي **6774** مشروعا موزعا كمايلي :

***الجدول 2 : التوزيع القطاعي لمشاريع البنية التحتية في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004***

| القطاعات | عدد المشاريع المدرجة |
|---|---|

[1] – الوثيقة المنشورة على موقع رئاسة الحكومة : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relaence .htm

[2] نبيل بوفليح ، اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ، م\كرة ماجيستر\ن جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف 2005 ، ص101

[3] lgérie ; ministère des finances ; programme d soutien a la relance économique a court et moyen termes ; avril 2001 , p0 .1

| | |
|---|---|
| السكن، العمران والأشغال العمومية | 4316 |
| أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية | 982 |
| اتصالات | 623 |
| صحة، بيئة، ونقل | 653 |
| طاقة ودراسات ميدانية | 200 |

و من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 45.8% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت الى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 44.4% تم يأتي جا نب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 9.8 % من القيمة الإجمالية .

و على مدار فترة ت نفيد المخطط جاءت س نة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 202.5 مليار دج تم سنة 2002 بما يقارب 158 مليار دج ثم سنتي 2003، 2004 بما يقارب 90.7 مليار دج و8.5 مليار دج على التوالي .

**<u>أولا</u> : الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية :**

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 45.8 % أي مبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع وذلك لتغطية ال نقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أي قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، وبهدف إنعاش وتحسين النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية .

**<u>الجدول 3</u> : *<u>القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية</u>***

( الوحدة : مليار دج )

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| منشات الري | 5.4 | 15.8 | 10.1 | / | 31.3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| منشات السكك الحديدية | 9.7 | 28.9 | 16.0 | / | 54.6 |
| أشغال عمومية | 33.7 | 8.3 | 3.3 | / | 45.3 |
| اتصالات | 10 | / | / | / | 10 |
| بيئة | 3.6 | 1 | 1.5 | / | 6.1 |
| طاقة | 7.8 | 9 | / | / | 16.8 |
| المجموع | 70.2 | 63 | 30.9 | / | 164.1 |

**ثانيا : برنامج التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية**

لقد خصصت الحكومة نسبة 44.4 % م ن إجمالي المبلغ الموجه للبر نامج بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج موزعة لجا نب التنمية المحلية والتي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للمواطن خاصة الأرياف وتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال إدراج مخططات تنموية بلدية لتشجيع التنمية وتحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد والمواصلات وغيرها أما الجانب الأخر يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية .

- و يهدف كل من برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وكذا برنامج التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية إلى توفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة والتي تحد من البطالة .

**ثالثا : دعم الإصلاحات**

من أجل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 والوصول لنتائج المرغوب فيها لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ هذا البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة وتدعم القدرة التنافسية للمنشات الوطنية مما يساهم في بعث الاقتصاد الوطني وتنشيطه .

**الفرع الثاني : مشاريع البنية التحتية الخاصة ببرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**

**إن** برنامج دعم النمو الاقتصادي هو برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث قيمته بحيث جاء في إطار مواصلة وثيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر من خلال الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1مليار دج في السنة ولقد أقرت الدولة من خلاله إلى تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، بحيث يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو ولقد بلغت قيمة دعم النمو الاقتصادي 4203 مليار دج وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو

مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج والذي يشمل في مضمونه أهم المحاور الرئيسية نذكر منها :

**1 - تحسين ظروف معيشة السكان:**

لقد جاء هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو ببمبلغ 1908.5 مليار دج، وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي وتوفير قدر من الرفاهية سيكون له أثره على إنتاجية العامل وبالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل، وقد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة 2005 -2009 مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى ويليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية والثقافية تم يأتي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء 231000 مقعد بيداغوجي وانجاز المرافق المصاحبة ،و في إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج من أجل توفير مراكز استشفائي عبر جميع الوطن .

***الجدول 4 : توزيع برامج تحسين ظروف معيشة السكان***

| القطاع | المبلغ بالمليار دج | القطاع | المبلغ بالمليار دج |
|---|---|---|---|
| السكنات | 550 | تنمية مناطق الجنوب | 100 |
| الصحة العمومية | 85 | تنمية مناطق الهضاب العليا | 150 |
| التزويد بالماء | 127 | المجموع | **1277** |
| التزويد بالغاز والكهرباء | 65 | | |
| برامج بلدية للتنمية | 200 | | |

**المصدر:** البرامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 06

**2- تطوير المنشآت الأساسية:**

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقط خص بنسبة 40.5 % أي بمبلغ 1703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنه شبكة الطرق والسكك الحديدية حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج، و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لما له من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع وإعادة تطوير وتأهيل شبكة الطرقات، ومبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و350محجز مائي بالإضافة إلى انجاز وتأهيل محطات التصفية وحدد مبلغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص وتهيئة المجال ويهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

***الجدول 5 : توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية.***

| القطاع | المبلغ ( مليار دج) |
|---|---|
| **النقل** | 700 |
| **الأشغال العمومية** | 600 |

| | |
|---|---|
| **قطاع المياه** | 393 |
| **قطاع تهيئة الإقليم** | 10.15 |
| **المجموع** | 1703.1 |
| **النسبة %** | %40.5 |

**المصدر:** البرنامج التكميلي لدعم النمو، مرجع سبق ذكره، ص1

**2 .تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:**

لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية وتحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن، وتدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات وقد اهتم هذا البرنامج بكل من قطاع العدالة من خلا ل إحياء دولة القانون لدى تم دعم القطاع بمبلغ 34 مليار دج لإنشاء 14 مجلس قضائي و 51 مؤسسة عقابية، قطاع الداخلية دعم بـ 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية .أما قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال خصص له مبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنه 16 محطة أرضية متبقية وتأهيل محطات الراديو وفك العزلة عن البلديات بتشغيل 200000 خط حلقي محلي للراديو .

***الجدول 6 الموالي يوضح : التوزيع القطاعي لبرنامج الخدمة العمومية.***

| القطاع | المبلغ ( مليار دج) |
|---|---|
| العدالة | 34 |
| الداخلية | 64 |
| البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال | 16.3 |

## المطلب الثاني:مشاريع البنية التحتية ضمن برنامج الخماسي 2010-2014 والبرنامج 2015-2019

### الفرع الأول : مشاريع البنية التحتية الخاصة ببرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات، وقد جاء هذا البرنامج بمحاور أساسية أهمها برنامج تطوير الهياكل القاعدية والذي هو موضوع دراستنا بحيث دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار دج، أي ما يزيد عن 38 % من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان وتطوير المنشات القاعدية وتعزيز المنشات الأساسية عن طريق تحسين شبكات النقل والطرقات وتحديثها وهذا ما يدعم الاقتصاد الوطني ويشجع على تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة .

***جدول 07 : برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي2010-2014***

| القطاع | المبلغ بالمليار دج | المشاريع المبرمجة |
|---|---|---|
| الأشغال العمومية | 3100 | إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب وربطها بـ 830 كلم من الطرق وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة |
| النقل | 2800 | تحسين النقل الحضري ومد شبكة السكة الحديدية، تجهيز 14 مدينة بالترامواي . |
| المجموع | 5900 | |

**المصدر:** الاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 ص 33

إلى جانب برنامج التنمية البشرية الذي دعم بغلاف مالي قدره 10000 مليار دج للفترة 2010-2014 أي ما يزيد عن 45 % من إجمالي البرنامج والذي يدرج تحسين التعليم عموما بمختلف أطواره وذلك بتعزيز القطاع بمراكز جديدة والتكفل الطبي بانجاز مستشفيات وتحسن ظروف السكن وتزويدها بالطاقة والماء وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

**الجدول 08 : *مشاريع البنية التحتية (برنامج التنمية البشرية) ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014***

| القطاع | المبلغ بالمليار دج | المشاريع المبرمجة |
|---|---|---|
| التربية الوطنية | 852 | 300 مدرسة ابتدائية، 1000 أكمالية، 850 ثانوية، 2000 متوسطة |
| التعليم العالي | 868 | 600000 مقعد بيداغوجي، 400000 سرير، 44 مطعم |
| الصحة | 619 | 172 مستشفى، 45 مركب صحي ،377 عيادة، 1000 قاعة علاج |
| السكن | 3700 | 2 مليون سكن مستلم |
| المياه | 2060 | 35 سد، 34 محطة تصفية، 3000 عملية تزويد بالماء الشروب |
| الطاقة | 350 | ربط مليون بيت بشبكة الغاز و220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء |
| الاتصال | 106 | تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها |

**المصدر:** الاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 ص 33

**الفرع الثاني: مشاريع البنية التحتية ضمن برنامج النمو الجديد 2015-2019**[1]

جاء هذا البرنامج لاستكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بحيث بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني ولقد تم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين2015 -2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة5.600 مليار دج، وديون

[1] مجلة نماء للاقتصاد و التجارة عدد خاص المجلد رقم :(2 ) أفريل2018

خارجية منعدمة تقريبا [1]، وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة2015 - 2019 فيما يخص البنية التحتية والذي رصدت الدولة له مبلغ 4300 مليار دج فيما يلي :

**تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها** :

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي :

- توسيع شبكة الطرقات والطريق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب .
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- انجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

**فيما يخص الكهرباء:**

حققت سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي2015 و2018،إنشاء قدرات إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء المذكورة أدناه :

- إنتاج الكهرباء 14049:ميغاواط،10325 (ميغاواط مولدات هجينة و3724ميغاواط الغاز مولدات .)
- نقل الكهرباء11852 :كلم من خطوط الكهرباء و310 مركز تحويل الكهرباء-.
- توزيع الكهرباء75744 :كلم و36462مركز تحويل الكهرباء.
- توزيع 10ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك ا لمنخفض LBC
- إدخال1.1مليون مصباح من الصوديوم للإنارة العمومية.
- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة
- التحسين في العمليات الحرارية وترشيد استخدام الكهرباء.
- بمشروع توليد الكهرباء في18 قرية في الجنوب عن طريق الطاقة الشمسية
- تتمحور الإستراتيجية التنفيذية لهذا البرنامج عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع الصناعية في شراكة تقوم على تقويم الموارد المحلية بتطوير صناعة وطنية مسؤولة عن ضمان توفير المعدات الموجهة الطاقة لقطاع الكهربائية
- توسيع استخدام سخان المياه بالطاقة الشمسية بمعدل 200 ألف متر مربع في السنة .

**فيما يخص الغاز**

- تتمثل أفاق تطوير شبكة الغاز في انجاز 757منشأة غاز و682توزيع عمومي للغاز.

[1]-جريدة الشروق، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015 /2019-، على الموقع 22-05-2014.

- تحويل 11000سيارة إلى الغاز الطبيعي المضغوط.
- تحويل 1.3مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول المميع،
- اقتناء 11000حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوط GNC
- تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 2.2مليون متر مكعب في اليوم، والتي شغلت إلى يومنا هذا إحدى عشر محطة بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2.1متر مكعب في اليوم.

## المبحث الثاني: أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر الفترة 2000-2019

انطلاقا من المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمه أكبر وعلى هذا الأساس نحاول إبراز أثر البرامج للإنفاق الحكومي في البنية التحتية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 على النمو الاقتصادي.

## المطلب الأول : أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 2000-2009)

### الفرع الأول : أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 2000-2004)

يعتبر استهداف الرفع م ن معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ( 2000-2004) فقد تميزت الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الإنعاش من خلال استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دج من الإنفاق الحكومي، نموا مستمرا يساوي في المتوسط 3.8 %طول الفترة، بنسبة 6.9 % في سنة 2003 بعد أن كان 4% سنة 2002 [1]

***الجدول رقم 09 : تطور معدل النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي (2001-2004) ( الوحدة %)***

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| **الطاقة والمياه** | 5.0 | 4.3 | 6.6 | 5.8 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 2.8 | 8.2 | 5.5 | 8.0 |

**المصدر:** بنك الجزائر : التقرير السنوي 2005، الملحق، الجدول الاحصائي ص 176

سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يعتبر القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الأولوية التي منحت للقطاع في مجال انجاز السكنات والمنشات القاعدية والاقتصادية سمحت بتسجيل نسبة نمو قدرها 8.2 %سنة 2002، أما سنة 2003 سجل انخفاض بنسبة نمو بلغت 5.5% بسبب تأثير الزلزال 21 ماي 2003، لتشهد سنة 2004 تقدما حقيقيا بنسبة 8 %خاصة في مجال الهندسة المعمارية ويعتبر ذلك تأثير ايجابيا وهذا ما يعكس التطور الكبير الذي مر به هذا القطاع والديناميكية التي ولدها برامج دعم الاعاش الاقتصادي، أما قطاع الطاقة والمياه فقد شهد تدبدبا نتيجة تغير في أسعار النفط، وعليه ففي هذه المرحلة استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في ارتفاع معدلات نمو الإنفاق الحكومي للبني التحتية حيث خصص له مبلغ 175 مليون دج لترتفع سنة 2004 إلى 258 مليون دج و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك المرحلة وعليه تسطير الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أولوياته توفير الخدمات العامة،

و تحسين المستوى المعيشي للسكان وبالتالي فقد ساهمت المشاريع المدرجة في إطار برنامج الهياكل الكبرى والمنشات القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001 -2004 ،فقد بلغ عدد مناصب العمل 650012 منصب سنة 2001 نسبة 10.44% لينتقل إلى 967568 منصب عمل سنة 2004 نسبة 12.41 % بينما شهدت

[1] – كريم زرمان , "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2009 ) ", أبحاث اقتصادية و ادارية , العدد السابع , مركز الجامعي خنشلة , جوا 2010 , ص 205 .

معدلات البطالة هي الأخرى تراجعا ابتدءا من 2001 بنسبة 27.3 % لتشهد تراجعا ملحوظا سنة 2004 بنسبة 34.7 % [1]

**الفرع الثاني : أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر الفترة 2005 - 2009**

لقد جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، و الجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج الداخلي الخام لقطاع البناء والأشغال العمومية .

**الجدول رقم 10 :*تطورات معدلات النمو الاقتصادي (PIB) لقطاع البناء والأشغال العمومية في الفترة (2005-2009)***

| القطاع | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| **البناء والأشغال العمومية** | 7.1 | 11.6 | 9.8 | 9.8 | 9.8 |

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية حقق أعلى نسبة نمو سنة 2006 ليستقر خلال ثلاث سنوات 2007-2008-2009 قدر بـ 9.8 % والذي شهد توسعا كبيرا في برمجة وانجاز الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية ، كما ساهمت المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها في هذه الفترة في رفع معدلات التشغيل من خلال خلق مناصب شغل التي ساهمت هذه الأخيرة في خفض معدلات البطالة وبالتالي زيادة نسبة العمالة، كما يوضحه الجدزل ادناه :

***الجدول رقم 11 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009)***

| القطاع | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| البناء والأشغال العمومية | 15.07 | 14.18 | 17.73 | 17.22 | 18.14 |

[1] أحمد نصي " التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية 2001-2014 , مداخلة في اطار الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) جامعة أكلي محند أولحاج , البويرة ,ص13

**المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات "حوصلة احصائيات "، مرجع سبق ذكره ص، ص،63-66 .**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية تميز بنمو ايجابي إلا أنه متذبذب نوعا ما ففي بداية 2006 كانت نسبة مساهمة القطاع في خلق مناصب عمل بـ نسبة 14.18 % ليرتفع ابتداء م ن سنة 2007 و2009، وعليه فإن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في البنية التحتية رافقته الزيادة في حجم العمالة من خلال تناقص معدل البطالة حيث تراجعت نسبة البطالة خلال فترة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية .[1]

و مما سبق ذكره نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي بحيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5 %، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي الموجه لهذا القطاع .

## المطلب الثاني : أثر برامج الا رفاق الحكومي في الب رنية التحتية على ال نمو في الجزائر الفترة 2010-2019

### الفرع الأول : أثر برامج الارفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر الفترة 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي تمت مباشرته سنة 2001، كما قدرت قيمة المخصصات المالية للاستثمارات العمومية في الفترة 2010-2014 من النفقات م ا يعادل 206 مليار دولار وتشمل شقين :

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية ما يعادل 130مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار ولقد سجل متوسط معدل نمو اقتصادي خلال أربع سنوات ( 2010-2014 ) بـ 7.22%. إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى

***و الجدول رقم 12 : أدناه يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي(PIB) لقطاع البناء والأشغال العمومية الوحدة %.***

| القطاع | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|

[1] محمد قادري " تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 " مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014 ) " جامعة اكلي محند اولحاج , البويرة , ص 13 .

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **بناء وأشغال عمومية** | 8.9 | 5.2 | 8.2 | 6.6 | - |

**المصدر:** بنك الجزائر " التقرير السنوي 2013 " مرجع سبق ذكره، ص 215 .

فنلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة النمو فيه غير مستقرة ومتذبذبة حيث انخفضت من 8.2 سنة 2012 إلى 6.6 سنة 2013 . أما فيما يخص تأثير مشاريع البنية التحتية على نسبة العمالة فقد سجلت مؤشرات قوة العمل معدلات النمو ايجابية بنسبة 19.37% سنة 2010 لتستقر بعد ذلك بنسبة 16 %خلال أربع سنوات 2011-2014 .كما يوضح الجدول التالي

***جدول رقم13 تأثير مشاريع البنية التحتية على نسبة العمالة***

| القطاع | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| **بناء وأشغال عمومية** | 19.37 | 16.62 | 16.6 | 16.6 | 16.5 |

وعليه فقد حققت معدلات البطالة تراجعا خلال فترة 2010-2014 .

**الفرع الثاني** : **أثر برامج الانفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو في الجزائر الفترة2015-2019**

كشفت الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات عن تراجع نسبة النمو خلال السنوات الماضية حيث حقق الاقتصاد سنة 2016 تباطؤا في النمو محققا 3.3% مقابل 3.7 %سنة 2015 وحسب الإحصائيات المقدمة فإن سبب تراجع النمو يعود إلى تراجع الإنفاق الحكومي وانخفاض الواردات وارتفاع الضرائب وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية

- و عليه يمكن القول أن معدلات النمو برغم من أنها كانت منخفضة في السنوات الأخيرة المضاف إليها مبالغ البرامج التنموية مع وجود البرامج الخماسية، وللإشارة أن الجزائر في هذه السنوات اعتمدت على ميزانيات السنوية عكس السنوات السابقة.
- ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج،الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية *2017- 2019*، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو .

فقد لاحظنا منذ سنة 2016 بدأت معدلات النمو في انهيار بشكل رهيب وذلك في غياب الاستراتيجيات التنموية والدعم الحكومي ونقول أن برامج 2001-2014 لم تؤدي بالاقتصاد إلى نتيجة ايجابية، وذلك من خلال وجود إنفاق حكومي ومع تجميد الإنفاق انهار معدل النمو أي أن الاقتصاد كان يمشي بصورة عشوائية غير مبنية على دراسات مستقبلية ولم ينشأ ذلك الاقتصاد الذي يعيد بناء نفسه في ظل وجود أزمات مالية.

## خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية و تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث قمنا بدراسة تحليلية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 ، و لقد أظهرت الدراسة أن الجزائر قد سعت من خلال تنفيذها لبرنامج بمخصصات مالية ضخمة الى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها و ذلك م ن خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية , بحيث كان اثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة حيث ظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية .

من خلال ما سبق تحليله فإن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالإنفاق الحكومي في البنية التحتية وفقا لعلاقة طردية ، و عليه فان تطور الإنفاق الحكومي يؤدي حتما الى تطور النمو الاقتصادي.

و لكن مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية تبقى النتائج المحققة جد متواضعة كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر , و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر الى الكفاءة , الأمر الذي يضيع م ن فعالية بر نامج الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهينة تقلبات أسعار النفط .

# الخاتمة العامة

## خاتمة

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد و أصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ارتبط تطور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي و إدارة الطلب الكلي بهدف رسم أثار ايجابية على الناتج المحلي و الحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

و دفت دراستنا لتوضح أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، اتضح أن الاقتصاد الجزائري شهد إصلاحات اقتصادية ، و ببزوغ مرحلة الانفراج المالي و تحسن المؤشرات الاقتصادية وارتفاع أسعار المحروقات تبنت الجزائر وضع برامج تنموية بداية من الألفية الثالثة ركزت فيها على إنشاء وتطوير منشأت البنية التحتية لتلتحق بركب الدول المنافسة قصد جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير مناصب شغل لهم .
و بدراستنا لسياسة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر و أثراها على النمو الاقتصادي ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي والتسطير للبرامج التنموية ، نستطيع القول أن السياسة الانفاقية للدولة مازلت مرهونة بتمويلها من إيرادات المحروقات ، أي أن الإنفاق على منشأت البنية التحتية لم يبلغ الهدف المرجو منه والذي يبقى أحد معوقات السياسة الاقتصادية و هو تنمية قطاع خارج المحروقات.
وبهذه الدراسة وبالاعتماد على التحليل الوصفي المدعم بالطرق الكمية لمعرفة دور و أثر الإنفاق الحكومي للبنية التحتية على النمو الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر 2000-2019 فقد ألمنا بعدة نقاط و نتائج منها ما تعلق بالجانب النظري للموضوع و كذا الجانب التطبيقي نذكرها فيمايلي:

- 1- **النتائج النظرية :**
  - للدولة دور هام وكبير في الاقتصاد المعاصر من خلال تدخلها عن طريق الإنفاق الحكومي والذي يشمل البنية التحتية وهذا بهدف التخصيص الأمثل للموارد المتاحة والمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد تحسين المناخ الاستثماري و ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.
  - يساعد الإنفاق الحكومي فى البنية التحتية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة من ناحية و يعتبر أيضا تطوير البنية التحتية أساس أولي لمساهمة كافة القطاعات في النشاط الاقتصادي للدولة.
  - للإنفاق الحكومي في البنية التحتية دور فعال في التأثير الايجابي على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بشكل مباشر او غير مباشر ، حيث أنه يؤثر بشكل مباشر منا خلال استحداث وخلق مناصب شغل وتوليد دخول جديدة محليا تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و تحسين الناتج الداخلي ومن ناحية التأثير بشكل غير مباشر ، فالإنفاق الحكومي في البنية التحتية خاصة الاقتصادية وبتوفير وتطوير المنشات القاعدية للنقل و الاتصال ، يساهم ذلك في تسهيل حركة السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج للقطاع الخاص و تحسين إنتاجيته .

1. **2- النتائج التطبيقية**

- إن حجم الإنفاق الحكومي في البنية التحتية خلال الفترة 2000-2014 اختلفت عن الفترة 2015 - 2019 حيث في الفترة الأولى شهد انفراج مالي بتحسن أسعار المحروقات وعليه فقد تبنت سياسة انفاقية توسعية بتسطيرها لبرامج مشاريع بنية تحتية تنموية ضخم ، وقد تجاوزت الأزمة المالية العالمية 2009 بآثار محدودة نسبيا ليس لقوة اقتصادها وإنما لتوفر احتياطي الصرف مرتفع قدر آنذاك بـــ 146.7 مليار دولار ، أما الفترة الثانية وابتداء من سنة 2016 انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية تقشفية و هذا راجع إلى تدني أسعار المحروقات .
- رغم تسطير برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لبرنامجي تكميليين لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا، إلا أنه قد تركزت معظم مشاريع البنية التحتية في المنطقة الشمالية عموما و إهمال بعض مناطق الجنوب ما يشير إلى عدم خلق توازن جهوي بين ولايات الوطن.
- حضي قطاع البناء و الأشغال العمومية على مخصصات جد معتبرة بعد قطاع الخدمات في مختلف البرامج التنموية الثلاث الأخيرة و هذا لما توليه إنشاء و تطوير منشأت البنية التحتية.
- لم تدخر الدولة أي جهد خاصة في الفترة الأخيرة قصد تطوير وصيانة واستحداث بنية تحتية في مختلف المجالات وتمويل مشاريعها عن طريق الإنفاق الحكومي ، إلا أن تأثيرها كان متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة ومخصصات البرامج التنموية وذلك راجع إلى عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي و ضعف مرونته.
- رغم أن الخزينة العمومية للدولة قامت من خلال تجسيدها لمختلف البرامج التنموية بتعبئة جميع قدراتها , إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب ، حيث احتلت مراتب وسطى أين سجلت المطارات المرتبة 128 ;و الموانئ 117 , التي لم يتم استحداث منشأت جديدة لهما منذ عقود , الطرقات المرتبة 107 ضمن 144 دولة سنة 2014 , و يعود هذا إلى افتقادها لمقومات الكفاءة و الفعالية الجيدة.
- غياب الرشادة في الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ، بحيث عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها و اعتماداتها المخصصة لها في ميزانيتها الأولية ، وكذا تجاوز مهلة انجاز الأشغال ما يستدعي تخصيص مبالغ إضافية.
- تقع على عاتق الدولة وقد يرجع ذلك إلى سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع والى التماطل من طرف الأعوان الاقتصاديين.

و في الأخير يمكن القول أن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية تلعب دورا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي، لكن و مع ذلك فهنالك عوامل أخرى تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على الظاهرة، الشئ الذي يفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الواسع و الذي يبقى فضاء غني للبحث والإثراء.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## 1- الكتب

1- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر، بوزريعة .الجزائر ، 2005

2- د .سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009

3- د .خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008

4- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة .للنشر الإسكندرية، 2006

5- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، . القاهرة ، 2002

6- د.عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعرف، الإسكندرية، بدون سنة نشر

7- د عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 .

8- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2008**

## 2- الرسائل الجامعية

1 - عواد فاطمة، الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016 , مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماست ر أكاديمي الشعبة :العلوم الاقتصادية التخصص :اقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . 2017-2018

2 - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران،2015-2016

3 - غراسي نوريه ، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة مستغانم سنة 2004-2016

4 - كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي و عرض النقود على اتجاهات الواردات حالة الجزائر في الفترة 1990 2010-، مذكرة تخرج ليل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهرا 2014-2015.

5 - مريم شواف، الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة – 1990 2012 مذكرة تخرج ليل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، 2014-2015.

6 - هويدا الطيب بابكر, مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الاقتصاد السوداني 2004م – 2014، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا , 2016.

## ***مواقع الانترنت***

البنك الدولي www.albankaldawli.org

2. - الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz